جامعةآل البيت
معهد بيت الحكمة
العلوم السياسية

السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي (٢٠١١- ٢٠١٦)

Kuwait Foreign Policy toward Transformations Policy of Arab Regional System (2011-2016)

إعداد الطالب
محمد مفرج عقوب المطيري
١٤٢٠٦٠٠٠٢٠

إشراف
د. صايل السرحان

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة المجستير في العلوم السياسية
كلية الدراسات العليا
٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا **محمد مفرج عقوب المطيري**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ:١٦/١٢/٢٠١٧م

ب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقرار

أنا الطالب: **محمد مفرج عقوب المطيري** الرقم الجامعي: (1420600020)

التخصص: العلوم السياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي (2011-2016).

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية. كما أنني أعلن أن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تمَّ نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإني أتحمل كامل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:..... التاريخ: ٢٧/ ١٢ / 2016م

ج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي

(2016 -2011)

Kuwait Foreign Policy toward Transformations Policy of Arab Regional System

(2011-2016)

إعداد الطالب

محمد مفرج عقوب المطيري

1420600020

إشراف الدكتور

صايل فلاح السرحان

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
د. صايل فلاح السرحان.....(مشرفاً ورئيساً)	
أ. د. محمد أحمد المقداد.....(عضواً)	
د. علي عواد الشرعة.....(عضواً)	
د. خالد الدباس.....(عضواً خارجياً)	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الماجستير في العلوم السياسية، نوقشت

وأوصى بإجازتها بتاريخ / /2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهـــــــــداء

" وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

صدق الله العظيم

إذا كان الإهداء يعبّر ولو بجزء من الحب والوفاء... فالإهداء إلى الهادي معلم البشرية ومنبع العلم... النبي الأمي محمد صلى الله عليه وسلم...

إلى من تجرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب... إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من كان يحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى والدي العزيز أطال الله في عمره...

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض... والدتي الحبيبة، أطال الله في عمرها...

إلى الأحبة ذوي القلوب الطاهرة، والنفوس الأبية.... الذين شدّوا من أزري وقدموا لي

الآراء السديدة، والتوجيهات القيمة، والأفكار المنيرة، إلى الذين أحببتهم وأحبوني... إخواني وأخواتي وأصدقائي الأعزاء... إليهم جميعاً.... أهدي عملي هذا...

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكـر وتقديـر

بعد الحمد والشكر لله الذي أعانني على إكمال هذه الدراسة، لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفي الدكتور "صايل السرحان" على رعايته واهتمامه الذي غمرني بهما طيلة فترة دراستي هذه، مما كان له الأثر الطيب في إنجاز هذا العمل بشكل ناجح ومميز.

كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، (أ. د. محمد المقداد، د. علي الشرعة، د. خالد الدباس) لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإبداء ملحوظاتهم وتوصياتهم القيمة التي سيكون لها الأثر البارز في إخراج هذه الرسالة إلى شكلها المميز بإذن الله، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة آل البيت ممثلة برئيسها وأساتذتها وأخص بالذكر قسم العلوم السياسية على جهودهم الطيبة في متابعة طلبة الجامعة.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

الملخص باللغة العربية ..... ط
المقدمة ١
أولاً: أهمية الدراسة: ٢
الأهمية العلمية: ٣
الأهمية العملية: ٣
ثانياً: أهداف الدراسة: ٣
ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها: ٤
رابعاً: فرضية الدراسة: ٥
خامساً: حدود الدراسة: ٥
سادساً: منهجية الدراسة ٦
سابعاً: مفاهيم الدراسة: ٦
ثامناً: الدراسات السابقة ٨
تاسعاً: التعقيب على الدراسات السابقة ١٤
الفصل الأول : طبيعة السياسة الخارجية الكويتية ١٥
المبحث الأول : النظام السياسي الكويتي: الهيكل والبنية ١٦
المطلب الأول : تركيب النظام السياسي الكويتي ١٧
المطلب الثاني : الهياكل غير الرسمية ذات العلاقة بصنع القرار الخارجي ٢١
المبحث الثاني : السياسة الخارجية الكويتية: الأهداف والوسائل ٢٧
المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية الكويتية ووسائلها ٢٨
المطلب الثاني : مراكز صنع القرار والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية ٤١
الفصل الثاني : طبيعة التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي خلال فترة الدراسة ٤٨
المبحث الأول : الاحتجاجات الشعبية العربية وأبعادها الاقليمية والدولية ٥٠
المطلب الأول : طبيعة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية ٥١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : المواقف الاقليمية الدولية من الاحتجاجات العربية وأثرها على النظام الاقليمي العربي..... ٦٣
المبحث الثاني : الموقف الكويتي من التطورات التي شهدتها المنطقة العربية خلال فترة الدراسة. ٧٨
المطلب الأول : مضمون السياسة الخارجية الكويتية..... ٧٩
المطلب الثاني : دوافع ومحددات السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية..... ٨٢
الخاتمة ٨٨
النتائج:..... ٨٩
التوصيات:..... ٩٠
قائمة المصادر والمراجع ٩١
أولاً: الكتب ٩١
ثانياً: الرسائل الجامعية..... ٩٢
ثالثاً: الصحف والمجلات ٩٤
رابعاً: المراجع الأجنبية..... ٩٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي (٢٠١١- ٢٠١٦)

إعداد الطالب

محمد مفرج عقوب المطيري

إشراف الدكتور

صايل فلاح السرحان

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي، والكشف عن العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية، وبيان الموقف الكويتي من الثورات المسلحة في المنطقة العربية: ليبيا، مصر، اليمن، سوريا. وقد اتبعت الدراسة منهج صنع القرار بهدف تحليل طبيعة السياسة الخارجية الكويتية، مع التعرف على المؤشرات التي توضح ذلك من خلال العناصر التي تتكون منها السياسة الخارجية الكويتية.

ولتحقيق هدفها فقد انقسمت الدراسة إلى فصلين تضمن الفصل الأول طبيعة السياسة الخارجية الكويتية، وناقش الفصل أن يبحث في النظام السياسي الكويتي: الهيكل والبنية، والتعرف على السياسة الخارجية الكويتية من حيث الأهداف والوسائل. بينما ناقش الفصل الثاني أن يدرس طبيعة التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي خلال فترة الدراسة، ودور الاحتجاجات الشعبية العربية وأبعادها الاقليمية والدولية، وبيان الموقف الكويتي من التطورات التي شهدتها المنطقة العربية خلال فترة الدراسة.

وخلصت نتائج الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١. أن سياسة دولة الكويت الخارجية تعتبر سياسة راسخة وثابتة، في مجمل الأحوال، لكونها تقوم على مبادئ رئيسية واضحة قوامها التاريخ والدستور والأحداث السياسية والعسكرية التي مرت بها البلاد.

٢. وأن الكويت تقوم على استغلال علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

شهدت المنطقة العربية تحولات كبرى من شرقها إلى غربها، فقد أفاق العالم العربي على عصر الثورات العربية، أو ما يسمى بالربيع العربي، وما حملته من تداعيات مفصلية على المنطقة بأكملها، فقد تغيرت الأنظمة في كل من تونس ومصر وليبيا، وما زالت سوريا تشهد ثورة منذ عام ٢٠١١، وحدث انقلاب على السلطة المنتخبة في مصر عام ٢٠١٣، تلاها انقلاب للحوثيين على السلطة في اليمن في العام الذي تلاه.

وقد تركت هذه الموجة الثورية بصماتها على النظام العربي بشكل كبير، فقد تعرض النظام الذي عهدته المنطقة على مدى ال٦٠ عاماً الماضية لاختلالات شديدة خلال الفترة من العام ٢٠١١ إلى الآن، حيث شكلت هذه الثورات تحولاً استراتيجياً في المنطقة العربية، إذ باتت مدخلاً لإعادة تقييم السياسات الدولية والعلاقات الخارجية في الدول العربية، وبشرت الثورات العربية بحرية وديمقراطية جديدة تؤسس لقوة عربية إقليمية ودولية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، تؤثر على مختلف مناحي حياة الأمة العربية، وقد أطاحت هذه التحولات والثورات بأربعة أنظمة في: تونس ومصر وليبيا واليمن، وتسعى للإطاحة بالنظام القائم في سوريا، وتسببت بحركات إصلاحية دستورية وقانونية في عدد من الدول العربية الأخرى، خاصة في الأردن والمغرب.

ويرى البعض أن هذه الثورات في المنطقة العربية هي ربيعاً عربياً، لكن المتمعن فيها يرى إن الاحتجاجات الشعبية العربية قد حصلت نتيجة تعثر خطط التنمية السياسية والاقتصادية في معظم بلدان الوطن العربي، وهذه الاحتجاجات قد بدأت ذاتية وموضوعية، قبل أن تختطفها قوى إقليمية ودولية، وحرفتها عن مسارها الذي قامت من أجله، مما جعل لها آثاراً وتداعيات وانعكاسات سلبية على المنطقة العربية برمتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمام هذه التحولات السياسية فقد سعت السياسات الخارجية الكويتية إلى دعم الشعوب العربية المنكوبة وتقديم العون والمساعدة للمحتاجين والمتضررين، ودعم سعي الشعوب العربية المضطهدة إلى الحرية، من خلال العديد من الاجراءات والأفعال على المستوى الاقليمي.

وسيحاول الباحث في دراسته رصد حركة السياسة الخارجية الكويتية وتطورها تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي، من خلال الدور الاقليمي العربي والدولي الذي تلعبه في جميع المحافل الدولية، بداية من الثورة التونسية وانتهاء بالوساطة بين الاطراف المتنازعة في اليمن.

أولاً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة الحالية في كونها تحاول التعرف على السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي، فالعلاقات الدولية تعبر عن التفاعلات بين الوحدات الدولية، والسياسة الخارجية هي جزء من هذا التفاعل، من خلال السلوك الذي تتبناه الدولة في تفاعلاتها مع باقي الوحدات، وتكمن أهمية الدراسة الحالية في:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية العلمية:

١- تفيد المفكرين والمحللين والأكاديميين في فهم دور دولة الكويت في التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي.

٢- وضع تفسير علمي لطبيعة السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي.

٣- محدودية الرسائل والابحاث التي تربط ما بين السياسة الخارجية والتحولات السياسية الإقليمية.

الأهمية العملية:

١- رصد التحولات السياسية المتسارعة في النظام الاقليمي العربي.

٢- توضيح طبيعة الأدوات التي تستخدمها الكويت في سياستها الخارجية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي

٣- تحليل طبيعة السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي.

ثانياً: أهداف الدراسة:

ستهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. التعرف إلى طبيعة السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي.

٢. الكشف عن العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. بيان الموقف الكويتي من الثورات المسلحة في المنطقة العربية: ليبيا، مصر، اليمن، سوريا.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

منذ اندلاع الثورات العربية أو ما تسمى ثورات الربيع العربي أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١، كانت دولة الكويت من الدول الداعمة لمطالب الشعوب العربية الراغبة بالحرية، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في معرفة طبيعة السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي، وبيان عناصر السياسة الخارجية الكويتية ومقومات نجاحها، وموقفها في الأمم المتحدة تجاه هذه الثورات، وإبراز موقف صانع القرار السياسي الكويتي في الجهود الدبلوماسية لإرساء السلام في هذه الدول.

وبناءً على ذلك، تقوم الدراسة على تساؤل رئيسي، وهو:

- **ما طبيعة السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي؟**

وينبثق من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، تتمثل في:

١. ما طبيعة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية؟
٢. ما طبيعة الأدوات التي تستخدمها الكويت في سياستها الخارجية تجاه الاحتجاجات الشعبية العربية؟
٣. ما هي محددات السياسة الخارجية الكويتية تجاه ثورات الربيع العربي؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: **كلما زادت التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي، زاد دعم وتأييد الكويت للشعوب العربية المطالبة بالحرية**، وذلك لاعتبار مفاده أن الكويت تعتبر دعم الشعوب العربية واجب قومي.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

١. كلما زادت التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي، زاد الدعم الدبلوماسي الكويتي لحل تداعيات هذه التحولات.

٢. كلما زادت التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي، زاد الدعم السياسي الكويتي للشعوب العربية المطالبة بالحرية.

٣. كلما زادت التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي، زاد الدعم الاقتصادي الكويتي للشعوب العربية المطالبة بالحرية.

خامساً: حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تبدأ فترة الدراسة من عام ٢٠١١، وهي بداية الثورة التونسية، وتم اندلاع فريد في الاحتجاجات الشعبية العربية، أما اختيار العام ٢٠١٦ كنهاية للفترة الزمنية للدراسة، لأن هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الموضوع.
- **الحدود المكانية:** دولة الكويت، الجمهورية التونسية، جمهورية مصر العربية، الجماهيرية الليبية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اليمنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام منهج صنع القرار لريتشارد سنايدر، الذي يرتكز على دراسة السلوك الخارجي وتعريفه والوقوف عليه لأنه يتمثل في مجموعة القرارات التي تصنعها وحدات معترف بها، وسيتم توظيف منهج تحليل النظم لديفيد اسيتون (David Easton) لكونه أكثر المناهج استخداماً في دراسة النشاط السياسي، بهدف تحليل طبيعة السياسة الخارجية الكويتية، مع التعرف على المؤشرات التي توضح ذلك من خلال العناصر التي تتكون منها السياسة الخارجية الكويتية.

سابعاً: مفاهيم الدراسة:

أولاً: التعريف بمفهوم السياسة الخارجية:

التعريف الاصطلاحي:

١. تُعرّف السياسة الخارجية بأنها الخطط السياسية التي تقرر الدولة اتباعها على المدى القريب والبعيد في علاقتها مع الدول الأخرى، وذلك بالاستناد إلى مصالحها المشتركة، في ضوء الظروف الدولية (الجاسور، ٢٠٠٤: ٢٢٠).

٢. والسياسة الخارجية مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى، ومن ثم الانطلاق نحو تحقيق الأهداف الأخرى (الهزايمة، ١٩٩٧: ٣٢).

٣. وعُرفت السياسة الخارجية بأنها السياسة التي تدير نشاط الدولة في علاقتها مع غيرها، أو هي منهج سياسي تتبعه الدولة في علاقتها مع غيرها، بحيث تعمل السياسة الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على إيجاد توازن بين التزام دولتها الخارجي وبين القوة التي يحتاج تنفيذ هذا الالتزام (غالي وعيسى، ١٩٨٩: ٣٠٩).

التعريف الإجرائي:

أمكن صياغة المؤشرات الكمية الآتية للسياسة الخارجية الكويتية:

١. الأداة الدبلوماسية والسياسية.

٢. الأداة الاقتصادية.

ثانياً: التعريف بمفهوم النظام الإقليمي العربي:

التعريف الاصطلاحي:

مجموعة الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية، والتي تشكل النظام الاقليمي العربي (الجاسور، ٢٠٠٤: ٢٢٣).

التعريف الإجرائي:

يشمل النظام الإقليمي العربي الدول التالية: الأردن، والسعودية، وسوريا، والعراق، ولبنان، ومصر، واليمن، وليبيا، والسودان، وتونس، والمغرب، والكويت، والجزائر، وقطر، وعُمان، والبحرين، والإمارات، وموريتانيا، والصومال، وفلسطين، وجيبوتي، وجزر القمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: الدراسات السابقة

١. دراسة محمد السويدي "التحولات في بنية النظام السياسي الدولي وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي (١٩٩٠-٢٠٠٣)" (السويدي، ٢٠٠٥).

خلصت الدراسة إلى إبراز أهمية العلاقة بين النظاميين السياسيين الدولي والعربي في كونها متأصلة في علاقة الاخير بالنظام السياسي الدولي، ونتيجة لتعرض بنية النظام الإقليمي العربي وأنماط التفاعلات البينية فيه للضغوط الناتجة عن التحولات الدولية في بنية النظام السياسي المتمثل في بنية النظام السياسي الدولي، كما تعرض النظام العربي لتدهور الإمكانيات والقدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بعد ازمة الخليج الثانية، وعلى مستوى البيئة الخارجية المحيطة بالنظام الإقليمي العربي لعبت كل من غيران وتركيا والكيان الصهيوني ودول القرن الأفريقي أدواراً مساعدة للضغوط الامريكية على ذاك النظام وعلى المستويات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية على حد سواء، ومن هنا فإن التحولات في بنية النظام السياسي الدولي قد ادى إلى تعميق تبعية النظام الإقليمي العربي للقوى المهيمنة على النظام السياسي الدولي وإلى زيادة تغلغل تلك القوى في تفاعلاته المختلفة.

٢. دراسة عبد العزيز المهري " التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، (المهري، ٢٠١٠).

خلصت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة التحولات في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي في الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، وخلصت الدراسة إلى تعدد مصادر تهديد أمن دول الخليج العربية، فثمة مصادر تهديد خارجية دولية وإقليمية، ومصادر تهديد داخلية تتعلق بالتركيبة الداخلية لهذه الدول ذاتها، ولقد ادى تعدد وتنوع مصادر التهديد إلى تعدد مواز في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الهادفة إلى مخاطبة هذه التهديدات والحفاظ على أمن تلك الدول، كما يوجد تاثير سلبي للحالة الأمنية في منطقة الخليج العربي والمرتبطة بالتفاعلات الإقليمية بين دول الإقليم على امن الخليج ويظهر ذلك من خلال تحليل الحالة الأمنية للخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد والتهديدات التي تعرض لها الأمن الإقليمي في تلك المرحلة.

٣. دراسة مبارك العجمي "المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من (١٩٨٠-٢٠١٠)" (العجمي، ٢٠١١).

خلصت الدراسة لبيان ملامح السياسية الخارجية الكويتية بشكل عام مع إبراز موقع المساعدات الاقتصادية في علاقات الكويت الخارجية، ومن هنا فقد خلصت الدراسة إلى حرص الكويت منذ حصولها على استقلالها على إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والذي شكل الذراع الاقتصادي خلال أكثر من نصف قرن حتى الآن وأصبح من أهم صناديق العون الاقتصادي العالمية، كما انتهجت الكويت خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي ما عرف بدبلوماسية الدينار وهو ما يعني توظيف الثروة الكويتية الهائلة في خدمة أهداف السياسية الخارجية الكويتية، كما أظهرت أزمة الخليج والعدوان العراقي على الكويت واحتلاله عام ١٩٩٠، بعض الضعف في التوظيف الخارجي للمساعدات الاقتصادية الكويتية خلال الفترة السابقة لهذه الأزمة، وهو ما ظهر من خلال مواقف العديد من الدول العربية والإسلامية التي ساندت العدوان العراقي أو اتخذت موقف الحياد تجاهه ورغم أنها كانت من أكثر الدول المتلقية للمساعدات الاقتصادية الكويتية قبيل الأزمة، كما كان النهج الخيري الذي انتهجته الكويت في سياستها الاقتصادية الخارجية دوراً في إضعاف الدور السياسي لهذه المساعدات، حيث غاب التخطيط الاستراتيجي عن عملية تقديم هذه المساعدات وتوزيعها عبر الأقاليم والقارات المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. دراسة فارس النعيمات "أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي" (النعيمات، ٢٠١١).

خلصت الدراسة إلى التعرف على أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي وبيان مدى علاقة هذه التحديات بالأزمات التي يواجهها النظام الإقليمي العربي، ومن هنا فإن النظام الإقليمي العربي جاء استجابة لإرادة خارجية فالدول المكونة له لا تملك إرادة سياسية وأنها تخضع في رسم سياساتها الداخلية والخارجية للقوى التي فرضت هذا النظام، كما يشكل الوطن العربي نظاما إقليميا حيث يحتوي على عدة دول عربية متقاربة من حيث التاريخ والسياسة والسكان وأحيانا الاقتصاد بالإضافة إلى اشتراكها في الثقافة العربية والإسلامية الواحدة وهذا ينسجم بشريا وجغرافيا فيما بينها أي بمعنى أنه يتمتع بهيكل نسيجي متجانس في مجموعة بالإضافة إلى وجود هيكل تنظيمي له يتمثل في جامعة الدول العربية، كما سعت الدول الاستعمارية منذ استقلال الدول العربية إلى خلق واقع تجزئه في الوطن العربي وتدعيم هذا الواقع من خلال البحث عن أبعاد جديدة ثقافية وحضارية وإعطاء مشروعية لكل مظاهر التخلف في النمو القومي العربي القومي.

٥. دراسة منيرة السلطان " الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا وإسلاميا" (السلطان، ٢٠١٢).

خلصت الدراسة للتعرف على نماذج الوساطة التي مارستها الكويت على الساحة العربية والإسلامية ومدى تأثيرها على مكانة دولة الكويت منذ استقلالها إلى الآن، حيث تبني الكويت كثيراً من العلاقات الدولية لجميع الدول العالمية والعربية والإسلامية بعلاقات دبلوماسية ومحايدة، وذلك نتيجة لضعف القدرات للدفاع عن نفسه بالمقارنة بما تمتلكه الدول المجاورة، وبالرغم من إتباع دولة الكويت سياسة الحياد على المستوى الدولي، وكذلك تضامنها مع الدول العربية والإسلامية إلا أنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عندما قامت الحرب العراقية الإيرانية وجدنا أن الكويت أعلنت الحياد ولكن كان للكويت رأي آخر وهو الوقوف بجانب العراق على الرغم من إعلانها الحياد في الحرب، وكذلك من خلال استعراض أهداف السياسة الخارجية لدولة الكويت نجد أن معظم هذه الأهداف تتمثل في التركيز على ضمان وحماية الدول العربية والإسلامية وكذلك استقرار دول الخليج والعمل الجاد على حل كافة المشاكل والمنازعات للاستقرار في المنطقة بشكل عام وذلك ينعكس على دولة الكويت بشكل خاص، وبالرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته دولة فلسطين اتجاه العدوان الغاشم للكويت من قبل العراق إلا أن الكويت ما زالت مستمرة في تقديم المساعدات بكافة أشكالها إلى أخوانها في الأراضي الفلسطينية وكذلك الاشتراك في كافة المؤتمرات العالمية والعربية المطالبة بحق الفلسطينية في استرداد أراضيهم المسلوبة منهم، كما أن الطابع الاقتصادي هو السمة الغالبة على السياسة الخارجية لدولة الكويت حيث تسعى الكويت دائما لتقديم المساعدات للدول بما تملكه من إمكانيات مادية لتوفير الاستقرار لديهم والعمل على دفع التنمية داخل الدول المحتاجة إلى دعم مالي.

٦. دراسة خالد الأرملي "السياسة الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية" (الأرملي، ٢٠١٣).

خلصت الدراسة إلى بيان السياسات الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية، والكشف عن العوامل التي تؤثر على صانع القرار السياسي الكويتي، وتوصلت الدراسة إلى أن دولة الكويت ومنذ استقلالها عملت على توفير الدعم المعنوي والمالي الرسمي والشعبي للقضية الفلسطينية، وكذلك على توفير الدعم السياسي من خلال سياستها الخارجية في المؤتمرات والاجتماعات على الصعيد العربي والدولي، وأنها تعتبر القضية الفلسطينية قضية قومية تستحق التأييد والدعم من كافة المؤسسات الرسمية والشعبية الكويتية، وذلك على الرغم من الموقف الفلسطيني الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية وبعض فصائل المقاومة ومؤسسات المجتمع الفلسطيني من الغزو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراقي للكويت، واسهم التقارب الكويتي الفلسطيني واعتذار منظمة التحرير الفلسطينية عن موقفها الداعم للغزو العراقي للكويت في عودة العلاقات الطبيعية بين دولة الكويت ودولة فلسطين وافتتاح سفارة فلسطين في الكويت، وكذلك ساهد في دعم وتأييد دولة الكويت للطلب الفلسطيني بالحصول على عضوية دولة في الأمم المتحدة، واعتمدت دولة الكويت النهج القومي الإنساني في توجيه سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من خلال المساعدات الاقتصادية الإنسانية للشعب الفلسطيني في الأزمات التي مر بها الاحتلال الصهيوني لفلسطين حتى الآن، وذلك عبر مراحل تطور القضية الفلسطينية والمجريات والأحداث التي مرت بها، حيث كانت دولة الكويت تتعرض للتهديد نتيجة ما قدمته وما تقدمه في سبيل دعم القضية الفلسطينية بشكل مباشر أو غير مباشر من الكيان الصهيوني وحلفاءه.

٧. دراسة Katzman " Kuwait: Security, Reform, and U.S. Policy" (Katzman, 2013)

خلصت الدراسة إلى دراسة تسليط الضوء على دور الكويت المحوري لعقدين من الجهود الامريكية الرامية لإنهاء التهديد الاستراتيجي الذي يشكله العراق، لموقعها، وتعرضها لسابق للعدوان العراقي، والتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، كما أن الكويت لا تزال المفتاح لقدرة الولايات المتحدة على التحرك عسكريا في شمال الخليج العربي، ومع أن جميع قوات الولايات المتحدة قد غادروا العراق، وعلاقات الكويت مع الحكومة في العراق قد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، إلا أن الكويت مطمع بشكل متزايد من النوايا الإيرانية في الخليج، وبينت الدراسة أن هناك توافق بين جهود الكويت مع جهود الولايات المتحدة لاحتواء القوة الإيرانية في الخليج، ومنع إيران من ممارسة نفوذ لا مبرر له في العراق، ومع ذلك، تصر الكويت على العلاقات الاقتصادية والسياسية العادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبياً مع إيران حتى لا تستفزها عسكريا، أو السماح لإيران بمحاولة تمكين العناصر الموالية لها في الكويت. وعلى الرغم من أن سياسة الكويت الخارجية في تقلب قليلاً، بسبب اضطراب النظام السياسي منذ ٢٠٠٦، وتدهورت بشكل ملحوظ منذ أواخر عام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بالقضايا الإقليمية الأخرى، تميل الكويت إلى التوافق مع مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، هذا الاحترام هو واضح في الصورة الكويت المواقف بشأن النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، وكذلك على الانتفاضات في اليمن وسوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعاً: التعقيب على الدراسات السابقة

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث المضمون، حيث أنها ستركز على السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي بعد أحداث الربيع العربي، كما وتتميز هذه الدراسة كونها الدراسة الأولى – وفي حدود علم الباحث– التي تطرقت لهذا الموضوع.

كما ستسعى الدراسة الحالية تقديم طرح أكاديمي موضوعي للسياسة الخارجية الكويتية، ورصد أدوات السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : طبيعة السياسة الخارجية الكويتية

المبحث الأول : النظام السياسي الكويتي: الهيكل والبنية

المطلب الأول : تركيب النظام السياسي الكويتي

المطلب الثاني : الهياكل غير الرسمية ذات العلاقة بصنع القرار الخارجي

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الكويتية : الأهداف والوسائل

المطلب الأول أهداف السياسة الخارجية الكويتية ووسائلها

المطلب الثاني : مراكز صنع القرار والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : النظام السياسي الكويتي: الهيكل والبنية

النظام السياسي هو مجموعة من الممارسات والسلوكيات المقنّنة والتي تلعب دوراً هاماً في تنظيم عمل المؤسسات والقوى في المجتمع الواحد بشكل قانوني، ويُعرف بأنه عبارة عن لوائح قانونية وقواعد تعمل دولة ما على تطبيقها على الشعب الذي تحكمه، سعياً لتحقيق الرفاهية والأمان للدولة داخلياً وخارجياً وبالتالي تحقيق العدد الأكبر من المصالح التي تتماشى مع مصالح الشعب، وتعد المؤسسات الصانعة للقرار السياسي هي المسؤولة عن تطبيق وظائف النظام السياسي وهي السلطات والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وتعد دولة الكويت بحسب الدستور الكويتي إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح، وهي تتبع نظام برلماني دستوري ملكي، ويعد الأمير السلطة الأعلى في الحكومة الكويتية، كما يدعو الدستور الكويتي – الذي أقر في ١١ نوفمبر ١٩٦٢– إلى انتخابات عامة لمجلس أحادي وهو مجلس الأمة الكويتي. وعليه سيتم دراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تركيب النظام السياسي الكويتي.

المطلب الثاني: الهياكل غير الرسمية ذات العلاقة بصنع القرار الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : تركيب النظام السياسي الكويتي

إن نشأة السلطة في دولة الكويت كانت عبارة عن عقد اجتماعي بين أهل دولة الكويت وأسرة آل الصباح، فقد تنازل سكان دولة الكويت لصباح الأول عن جزء من حقوقهم وحرياتهم السياسية نظراً لقيامه بإدارة شؤون البلاد وتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية فيها، إضافة إلى الحياة الاقتصادية، حيث كان تجار دولة الكويت وأثريائها مسؤولين عن رفد خزينة الدولة بالأموال اللازمة لإدارة شؤون البلاد، وقد شكل هذا العقد البذرة الأولى للديمقراطية في الكويت، فمنذ اختيار الشيخ صباح الأول حاكماً للمجتمع الكويتي، كان ينتهج أسلوب التشاور إلى حد ما بين الحاكم والأهالي دون وجود مجالس شورى أو مجالس تشريعية بالمعنى المعروف حاليا، وفي وقت كانت فيه الحياة الاجتماعية في دولة الكويت بسيطة وعلاقاتها الخارجية محدودة، حيث عرف هذا المنهج في الحكم باسم الحكم المشترك، ولم تتخل دولة الكويت عن هذا الأسلوب حتى أواخر القرن التاسع عشر، فقد ظل التشاور والمشاركة ركيزة الحكم (الخطيب، ٢٠٠٧: ٣٦).

وقد نصت المادة (٤) من الدستور أن الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح، ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من توليه الأمير، ويكون تعينه بأمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم في جلسة خاصة، بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس (الرشيدي، ٢٠٠٤: ٧٩).

وكذلك ينص الدستور في المادة (٥٤) منه على أن " الأمير رئيس الدولة، وذاته مصونة لا تمس"، ويعارض الدستور هذه المادة في المادة (٢٩) التي تنص على " الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين"، ويتضح من هذه المواد أن الدستور يساوي بين الناس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الحقوق والواجبات ولكن يرفع الأمير ويعتبره لا يمس، وفي هذا عدم تطبيق للقانون وتعارض معا لديمقراطية، إذ أن المساواة هي المفتاح الرئيس للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية (الرومي، ٢٠١٠: ١٣٤).

ويتكون النظام السياسي الكويتي من عدة سلطات عامة هي: (اسيري، ٢٠١٢: ٤٨).

- السلطة التنفيذية: وهي تتمثل بالأمير ومجلس الوزراء الذي يتكون من ١٦ وزيراً، وينص الدستور على ألا يزيد عدد الوزراء عن ثلث الأعضاء المنتخبين في البرلمان أي ١٦ وزيراً.
- السلطة التشريعية: وهي ممثلة بمجلس الأمة منتخب لأربع سنوات، بالإضافة لأعضاء الحكومة بحكم وظائفهم.
- السلطة القضائية: وهي تتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم بكافة درجاتها.

أجهزة السلطة التنفيذية:

أولاً: الأمير (رئيس البلاد/ الدولة):

يختار الأمير رئيس مجلس الوزراء بأمر أميري بعد مشاورات تقليدية مع كبار الشخصيات ورئيس مجلس الأمة وغيرهم، ولكن دون تدخل مجلس الأمة بشكل مباشر في هذا القرار، ويقوم رئيس مجلس الوزراء المعين بترشيح أعضاء الحكومة، ويصدر مرسوما بتشكيل الوزارة الجديدة (النجار، ٢٠٠٠: ٧٨).

ورغم أن الأمير هو في قمة الهرم التنفيذي، بمعنى أن على رأس السلطة التنفيذية في أداء أعمالها وواجباتها، فإن الواقع الدستوري يحدد تولي سلطاته بواسطة وزراءه، ويعفيه من المسؤولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية، ومسؤولية رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الوزارة عن مهامهم ومسؤولياتهم أمام الأمير، وكذلك أمام السلطة المنتخبة، وبهذا تعتبر اختصاصات الأمير غير مباشرة وهذا انعكاس للنظام البرلماني (الهاجري، ٢٠٠٦: ٤٨).

ويمثل الأمير في النظام السياسي الكويتي رأس الهرم، فهو السلطة العليا والمرجع في كافة الشؤون الأساسية: تنظيمية (تشريعية)، أو سياسية أو عسكرية أو إدارية، ويتعمق هذا الدور عملياً من خلال تولي ولي عهده لمنصب رئيس مجلس الوزراء، حيث يصبح أكثر قربا، بل على اتصال مباشر بالأوضاع المختلفة في البلاد، ويمكن له القول الفصل في معظم القرارات والسياسات التي يصدرها من اجل مواجهتها، وأمير البلاد هو الذي يوجه السياسة الخارجية، كما أن الأعراف الدولية وأنظمة الدولة أعطت للأمير الحق أن يمثلها، أما سائر أشخاص القانون الدولي (الدول والمنظمات الإقليمية والدولية) والتفاوض باسم دولته مع الدول الأخرى والموافقة والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات، وقد يفوض غيره للقيام بذلك (الخزرجي، ٢٠٠٥: ٤٨).

ثانيا: مجلس الوزراء:

يعد مجلس الوزراء العمود الفقري للحياة السياسية في دولة الكويت، هو الأداة التنفيذية التي تمارس الدولة من خلالها مهامها الجديدة، فهو يهيمن على مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية (العدواني، ٢٠٠٦: ٥٢).

ويلعب مجلس الوزراء دوراً بارزاً في الشؤون الخارجية سواء على الصعيد العربي والإسلامي أو الدولي، وذلك من خلال رسمه للسياسات الخارجية وإقراره المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكون دولة الكويت طرفا فيها، كما أن مجلس الوزراء يبلور الاتجاهات العامة لسياسة الدولة ويساعد الأمير في إيجاد تصور عام لما يجب أن تكون عليه هذه السياسة، ويقوم الوزراء في المجلس بالتخطيط لسياسة الدولة في مختلف الاتجاهات (الهبيدة، ٢٠١٣: ٧٢).

ثالثا: وزارة الخارجية:

تزايد دور وزارة الخارجية الكويتية مع مرور الزمن واستقرار نسبي لدولة المؤسسات في الكويت، حيث صار تقليداً أن يلتقي أمير البلاد بالسفراء الجدد قبل شغل مناصبهم، بالإضافة إلى إرساء رؤساء الوزارات في الخارجية كمبعوثين للدولة، والواقع أن دور وزير الخارجية في صنع السياسة الخارجية يأتي من لحظة قيام القيادة السياسية بتحديد أولوياتها الخارجية عبر ما تتلقاه من جهاز الدبلوماسية وغيره من مدخلات ومعلومات وصياغة بدائل الحركة السياسية ثم يتولى صانع القرار اختيار البدائل، وتحديد القرارات التي تلعب الدبلوماسية دورا بارزا في تنفيذها بالتعاون مع غيرها من أجهزة الدولة بل ومع جهات غير حكومية في تعاظم دور الدبلوماسية الشعبية والثقافية (العجمي، ٢٠١١: ١٤٢).

ويلعب وزير الخارجية دوراً مؤثراً في صنع السياسة الخارجية الكويتية من خلال تقديم المشورة لصانع القرار وكذلك المعلومات، وتلعب وزارة الخارجية دوراً بيروقراطياً في صنع تلك السياسة، والى جانب مهمات الوزارة الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية، فإنها تقوم بإعداد التصورات لما يجب أن تسلكه الكويت، إلا أن الأمر في النهاية مرهون بموافقة الأمير الذي هو رئيس الدولة بالإضافة إلى رئيس الوزراء، فإن وزارة الخارجية تقوم بأداء دور استشاري في صنع السياسة الخارجية (السلطان، ٢٠١٢: ٤٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الهياكل غير الرسمية ذات العلاقة بصنع القرار الخارجي

وهي المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة ويكون لها تأثير في صنع السياسة الداخلية والخارجية، وتعد الأحزاب والتكتلات السياسية، ووسائل الإعلام، والرأي العام من أهم المؤسسات غير الرسمية ذات التأثير على السياسة الخارجية.

أولاً: الأحزاب والتكتلات السياسية

يعد الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تساهم في صنع السياسة الخارجية، ويتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على تعدد الأحزاب وانضباطها، فإذا كان في الدولة أكثر من حزب كما هو الحال في الدول الديمقراطية، فإن الآراء حول السياسة الخارجية تتقاسمها الأحزاب الموجودة ويكون الحزب الأقوى هو الأكثر تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية (الأقدامي، ٢٠١٢: ٧٩).

أما إذا كان يوجد في الدولة حزب سياسي واحد وهو الحزب الحاكم كما هو الحال في الدول الاشتراكية وبعض الدول النامية، فإن تأثيره في السياسة الخارجية يصبح قوياً جداً بل أن الأحزاب السياسية في الدول ذات الحزب الواحد هي التي تلعب الدور البارز في صنع السياسة الخارجية وفقاً لعقيدة الحزب السياسية (اسيري، ٢٠١٢: ٨٩).

وفي دولة الكويت لا توجد أحزاب سياسية حيث أن الدستور الكويتي يُقر بحرية إنشاء الأحزاب ولا يحظرها، فالمادة ٤٣ من الدستور الكويتي والتي تنص: (حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة). و تنص المذكرة التفسيرية لهذه المادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن: (حرية تكوين الجمعيات والنقابات دون النص على الهيئات التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الالزام بإباحة انشاء هذه الأحزاب وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه) (جمال، ٢٠٠٤: ٤٤).

وتوجد العديد من التكتلات السياسية في الكويت على شكل جمعيات أهلية وحركات سياسية، وتجمعات يمينية ويسارية ومعتدلة، كان لها دور في السياسية الداخلية لدولة الكويت، وفي الانتخابات البرلمانية والبلدية، إلا أنها لم يكن لها ذلك الدور في السياسية الخارجية للدولة، حيث أنها لا تملك الصلاحيات الحرة في عملية صنع القرار الخارجي أو حتى الداخلي (الهاجري، ٢٠٠٦: ٤٥).

ثانياً: وسائل الإعلام

ترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية إلى تأثيرها على كل من صناع القرار والرأي العام، حيث إن آراء المواطنين سواء كانوا رسميين أو غير رسميين تشكل نتيجة لملاحظة الأحداث وتفسيرها، ووسائل الإعلام هي الملاحظ الأول للأحداث الدولية وهي مصدر أساسي لتفسيرها، فبالنسبة لصناع القرار الرسميين تقوم الوسائل الإعلامية من صحافة، وإذاعة، وتلفزيون، ومواقع التواصل الاجتماعي بدور بارز في توجيههم وإمدادهم بجزء هام من المعلومات التي على أساسها يتخذون القرارات، وبالإضافة إلى كون الوسائل الإعلامية مصدراً هاماً للمعلومات الداخلية والخارجية فإنه يمكن الاستفادة منها كمؤشر للرأي العام ودليل لمواقف المواطنين تجاه السياسة الخارجية للدولة (العربي، ٢٠١٣: ٣٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الكويت عملت وسائل الإعلام على دعم سياسة الدولة الخارجية مع مختلف دول العالم، من خلال ترجمة ملامح السياسة الخارجية بمنظومة برامجية واخبارية وتحليلية فاعلة، ودعم كافة الجهود التي تبذلها البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج، والرد على الحملات الإعلامية المضادة التي تسعى للمساس بسمعة الكويت (الهبيدة، ٢٠١٣: ٦٣).

وأشار العنزي (٢٠١٣: ٣٢) إلى أن الإعلام يعد أداة فاعلة للسياسة الخارجية لدولة الكويت، فهو مرتبط بشكل خاص بالدبلوماسية الثقافية، لذا سعت المؤسسات الإعلامية في الكويت إلى توفير البنى التحتية، وتطوير القدرات الفنية والتقنية، وإعداد الكوادر الإعلامية، لإيصال رسالة الكويت الإعلامية للداخل والخارج.

ثالثاً: الرأي العام:

يقصد بالرأي العام رأي المواطنين العاديين والذي ترى الحكومة أنه من الحكمة احترامه وأخذه بعين الاعتبار، والرأي العام كقوة مؤثرة في السياسة الخارجية لم يكن له دور يذكر قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أنه مع نهاية الحرب ومع نمو الوعي السياسي للشعوب بدأ الرأي العام ممثلاً برأي القوى العمالية يظهر ويؤثر في مجرى السياسة الداخلية والخارجية للدول (مصباح، ٢٠١٠: ١٩).

ويعبر الرأي العام عن نفسه إما من خلال قنوات منظمة مثل الأحزاب، والوسائل الإعلامية كما هو الحال في الدول الديمقراطية، أو يفرض نفسه في شكل مزاج عام ومظاهرات سياسية كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث (النعيمي، ٢٠١١: ٢٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتمتع الرأي العام في الكويت بتأثير أكبر من المعتاد على خيارات سياستها، حيث أن سياسات الكويت الداخلية والخارجية تنسجم مع التوجهات الشعبية، والتي تركز على تجنب المخاطر والمراهنات السياسية، وأن على البلاد أن تحافظ على التوازن الدقيق بين جيرانها غير الودودين، وأصدقائها الأجانب غير المؤكدين، والانشقاقات الإسلامية والطائفية الخاصة بها (العصيمي، ٢٠١٢: ٤١).

رابعاً: الديوانيات:

تمثل الديوانيات جميع قطاعات المجتمع الكويتي؛ فيلتقي فيها الشباب والكهول والكبار؛ كما يلتقي فيها التجار والساسة والصناع والصيادون والقراء، توجد في الكويت الكثير من الديوانيات ذات النشاطات المختلة وكل يتوجه الديوانية التي يجد فيها رفقة ومن يأنس بهم ويناقش معهم ما يهمه من أمور. وأثبتت الدراسات التي أجريت في الكويت أن الديوانيات تؤثر على الرأي العام ودرجة الوعي السياسي، خاصة في أوقات الانتخابات البرلمانية، إذ تشير بعض الأبحاث إلي إن حوالي ٦٤% من مرتادي الديوانيات تأثر توجههم الانتخابي عن طريق العلاقات الشخصية داخل الديوانية، كما توصل بعض الباحثين إلى أن الإقبال على الديوانيات المهتمة بالشؤون السياسية سواء المعارضة للحكومة أو ديوانيات أصحاب النفوذ والمراكز السياسية في الدولة تلاقي إقبالاً أكثر من الديوانيات التي يقتصر اللقاء فيها على السمر والجوانب الترفيهية، ولكن الديوانيات، بلا شك تتفاوت فيما بينها بشكل كبير في درجة تأثيرها على القرار السياسي في الكويت تبعاً لقوة أصحابها ودرجة نشاطهم ونفوذهم.

وأثبتت الديوانيات الكويتية في حالة غياب مجلس الأمة، بأنه بإمكانها تجميع القرار الوطني إذا لم يكن صناعته، والدليل على ذلك إن معظم أعضاء أول مجلس تشريعي منتخب في الكويت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانوا أصحاب الديوانيات، ومما يدل على عمق وقوة أثر الديوانية في التركيبة الاجتماعية الكويتية أن القانون رقم ٦٥ الصادر سنة ١٩٧٩م بعد حل مجلس الأمة سنة ١٩٧٦م والقاضي بمنع تجمع الأفراد في الأماكن العامة دون إذن قد استثنى في المادة الثالثة منه الديوانية باعتبارها عرفاً إجتماعياً لازماً ومتأصلاً في عادات الناس. وقد أعطى ذلك الاستثناء للديوانية دفعة سياسية قوية لأنها باتت المتنفس الوحيد لأفراد الشعب للاجتماع وتجاذب أطراف الحديث، بل والضغط على الحكومة لإعادة الحياة النيابية إلى البلاد (http://www.df-althani.com).

خامساً: الجمعيات الأهلية:

تشكل الجمعيات الأهلية الكويتية، العمود الفقري للمجتمع المدني. ورغم نشأة هذه الجمعيات في الكويت منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس الجمعيات الأهلية. وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية. يمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل أسهمت في هذه الصحوة: أولها السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الكويت منذ منتصف الثمانينيات والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري التي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً. وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية الكويتية (قنديل، ١٩٩٤: ١١).

ومن المتغيرات فمرتبطة بالتحولات الديمغرافية والاجتماعية التي شهدتها الكويت مثل تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة فضلاً عن النمو الحضري الذي لم يواكبه تنمية اقتصادية وغيرها من تحولات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فضلاً عن الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم. وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وإنقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي. ولا يفوت في هذه النقطة الإشارة إلى الدور الذي لعبته أيضاً منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية.

كل هذه المتغيرات مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع الجمعيات الأهلية الكويتية. فقد تزايد عدد هذه الجمعيات بنسب كبيرة في الكويت (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٣: ١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الكويتية: الأهداف والوسائل

هيمنت على سياسة الكويت الخارجية منذ استقلالها عام ١٩٦١ ديناميكية جديدة وهي الرغبة في لعب دور نشط وفعال في العالم الخارجي، وتتم قدرات الكويت لمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية بقدر من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية، هذا على الرغم من أن قدرتها المالية تتخطى قدرات العديد من الدول في الحجم أو حتى أكبر منها.

وتنطلق السياسة الكويتية الخارجية من ثلاثة قواعد أساسية عامة؛ أولها خصائص الأمن السياسي والعسكري، وثانيها المبادئ والقيم، وهي حماية المصالح العربية والقيم الإسلامية، وثالثها مفهوم العدالة، بمعنى أن رسالة الدولة الإنسانية في إسهام فائض الدولة مع الدول العربية ودول العالم الثالث والأقل ثراء، ومهمة النظام السياسي هي استثمار عوائد البلاد المالية. وسيتم دراسة هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الاول: أهداف السياسة الخارجية الكويتية ووسائلها.

المطلب الثاني: مراكز صنع القرار والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية الكويتية ووسائلها

تسعى السياسة الخارجية للدول إلى تحقيق أهداف بما يخدم مصالحاه الوطنية، وتحقيق ثلاث أهداف رئيسية تتمثل بالقوة والرفاهية والمكانة، وهذه الأهداف لا تتغير أبدا، فهي المحدد والموجه للسياسة الخارجية، ولكن الذي يتغير هو عملية ترتيب الأولويات حسب المتغيرات الداخلية والخارجية، وعند الحديث عن توجهات الدولة ورؤيتها للأحداث السياسة والأزمات التي تنشأ، فإنها تبنى مواقفها وتوجهاتها على جملة المتغيرات والمحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية، وتتلخص أهداف السياسة الخارجية الكويتية في النقاط التالية (العنزي، ٢٠١٣: ٧٧):

أولاً: الأهداف

١. حماية أمن وسيادة واستقلال الدولة.
٢. حماية المصالح والقيم العربية والإسلامية والحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية والقضايا للآمة الإسلامية بشكل عام.
٣. تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم الدول الفقيرة والنامية.
٤. استثمار فوائد سياسة المشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة العلاقات الدولية التي تخدم القضايا الكويتية الوطنية أولاً ومصالح العالمين العربي والإسلامي ثانياً من خلال ضمان وقوف الدول التي تساندها الكويت مادياً إلى جانبها في القضايا الوطنية فضلاً عن القضية القومية.
٥. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لآي دولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالات الإضراب وعدم الاستقرار.

٧. تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الصعد الدولية.

٨. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية واتخاذ الجانب المعتدى عليه وتأييده في مواقف لدفع الظلم عنه.

٩. استغلال علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة.

وتعنى جملة الأهداف في جملة ما تعنيه استمرار تماسك الدولة؛ من خلال ضمان وحدة البلد واستقرارها الأمني، وبقائها خارج الصراعات العربية– العربية، والحفاظ على الذات الكويتية والتجانس الداخلي من خلال استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية (حسنين، ١٩٩٣: ٩٥).

وتعد دولة الكويت أن العدوان الخارجي أو دعم الفتن من الخارج هي أخطر التهديدات التي تواجه الأمن الوطني الكويتي وغيرها من الدول أيضاً، وذلك فإن هدف السياسة الخارجية الأساسي كان وما زال الحفاظ على كيان الدولة وأمنها واستقرارها، وكذلك الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي بخاصة (جمال، ٢٠٠٤: ٢٠٤).

وقد كانت المخاوف الرئيسية لدولة الكويت من استقلالها وظهورها كدولة على المسرح السياسي عام ١٩٦١، تتركز بشكل أساسي من الجارتين الأكثر قوة وسكاناً هما العراق في الشمال والغرب، وإيران عبر الخليج العربي من الشرق، ومنذ عام ١٩٦١ وتعاملت دولة الكويت مع كل منهما بالتناوب كصديق وخصم، وكانت علاقتها مع إيران والعراق تؤثر مباشرة على نمط العلاقات الكويتية بالدولة الأخرى (الهبيدة، ٢٠١٣: ١٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر إلى الأسس التي تقوم عليها سياسة دولة الكويت الخارجية يلاحظ أنها واضحة المعالم منذ استقلال الدولة الفتية، وتقوم التوجهات والتعاملات على أسس أخلاقية نابعة من العقيدة الإسلامية السمحاء والقيم الروحية الخالدة والتراث العربي الإسلامي والبعد القومي والتي ساهمت في:

١. ضمان وتعزيز الأمن القومي:

سعت دولة الكويت منذ أن كانت إمارة في القرن الثامن عشر وحتى ما قبل الاستقلال لإتباع سياسة تحقيق هدف الحفاظ على وجودها كإمارة تحكم من قبل أسرة الصباح، وأبعادها عن أي تبعية لأي جهة أو دولة أخرى، وهو الأمر الذي جعل حاكم دولة الكويت السابع الشيخ مبارك الصباح يدخل في معاهدة حماية مع المملكة المتحدة حينما شعر بالتهديد العثماني لسلطته وإمارته، وهو سلوك لم يسلكه أحد من حكام دولة الكويت السابقين، فكان الشيخ مبارك الصباح يوصف بأنه عكس أسلافه سياسياً ودبلوماسياً، حينما استطاع أن يتصدى إلى الضغوط التي مورست عليه سواء من القوى العسكرية في الجزيرة العربية أو من الأتراك في العراق (العجمي، ٢٠١١: ٨٩).

وبالرغم من كثرة الحوادث التي تعرضت لها دولة الكويت والتي كانت تستهدف في المقام الأول وجودها كإمارة مثل الحملات الوهابية المتكررة، وحملات بن رشيد، والسعدون، والعثمانيين، إلا أن دولة الكويت استطاعت على الرغم من تفوق القوى المحيطة بها أن تحافظ على وجودها وبقائها خصوصا في عهد الشيخ مبارك الذي كان يتبع تجاه هذه الأحداث أسلوبا سياسيا بمكنه من الحفاظ على الأراضي الكويتية وذلك بالتحالف مع قوى أخرى، فكانت سياسته الخارجية الأولى تسعى للتأثير في توازن القوى في الجزيرة العربية عن طريق الحملات العسكرية رغم أنها لم تكن ناجحة، وقد تغير أسلوبه فيما بعد نتيجة لتغير الظروف السياسية (الفضالة، ٢٠١١: ٥٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من نجاح الحكومات الكويتية المتعاقبة منذ أن كانت إمارة في تحقيق هدف الحفاظ على بقاء الدولة وسلامة سيادتها الوطنية أمام الأحداث الكثيرة التي تعرضت لها في تاريخها السياسي، إلا أن هذه الجهود المضنية تجاه تحقيق هدف البقاء أصيبت بانتكاسه خطيرة كادت أن تقضي على وجود دولة الكويت كدولة مستقلة، وذاك الغزو العراقي لدولة الكويت في الثامن من آب عام ١٩٩٠ الذي دام سبعة شهور، الأمر الذي كشف الكثير من مواطن الخلل في النظام الأمني والسياسي لدولة الكويت مما استدعى ضرورة إعادة النظر في منطلقات السلوكيات السياسية الكويتية تجاه التعامل مع السياسات العربية والدولية (المرزوق، ٢٠٠٢: ٧٤).

٢. دعم سبل التنمية:

كما هو معروف يقاس نفوذ الدولة في المجتمع العالمي بالإمكانات المالية، وتتباهى بعض الدول بأنها حققت أعلى مستويات المعيشة والدخل في العالم، وهي حقيقة ترضي الكبرياء القومي لهذه الدول، ولما كان النمو المادي من أهم مردودات التنمية الاقتصادية ودخلاً مهما نحو الاستقلال السياسي والاقتصادي على اعتبار أنه مظهر منى مظاهر التطور المادي والحضاري للدولة، فقد نظرت الدول حديثة الاستقلال والمعروفة بدول العالم الثالث إلى مسألة استقلال اقتصادياتها عن أيه ضغوط خارجية بأنها مسألة حيوية ومصيرية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاه لشعوبها، وضمان سياسة خارجية تخدم مصالحها الوطنية بعيداً عن ضغوطات سياسية أو اقتصادية خارجية، لذا أصبح مستقبل الدول النامية مرتبط بمشروعات التنمية على أساس أنها الوسيلة التي تمكنها من القضاء على ما تعانيه من تخلف بأبعاده المختلفة، وبالتالي تمكنها من التحضر والتقدم (الكفري، ٢٠٠٤: ٢٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والكويت باعتبارها من دول العالم الثالث كانت تعاني من مسألة التنمية، ويؤرخ لحركة التطور والتنمية في دولة الكويت مع أواخر الأربعينات وبداية الخمسينيات وهي بداية تصدير النفط بكميات تجارية، فقد قامت الحكومة الكويتية بتوظيف عوائد النفط في تطوير البنية التحتية وتوفير الكثير من المرافق والخدمات العامة لمواطنيها (المحمد، ٢٠٠٧: ١٠٨).

ولما كانت دولة الكويت دولة تعتمد في اقتصادياتها على النفط وعوائده أساساً، فإن الاعتماد على هذه الثروة على المدى البعيد يعد امراً فيه الكثير من المخاطر، لذا اتجهت سياسة الحكومة الكويتية إلى تامين مورد رئيسي مستقبلي يؤمن للبلاد عوائد كافية في حالة تدني قيمة العوائد النفطية، وذلك بتشغيل جزء من فائض الأموال، في المشروعات التمويلية المجزية، وهي سياسة مالية عرفت بسياسة الاستثمار الخارجية، وقد أصبح مرددوها السنوي يفوق مردود ما تصدره دولة الكويت من النفط، ويمكن لدولة الكويت الاعتماد على هذا المصدر في حالة نضوب النفط أو توقف تدفقه في الأزمات (المحمد، ٢٠٠٧: ١٥٣).

ولم يقتصر الموقف الكويتي على الحديث عن مشكلة الديون ومخاطرها بل تعداها إلى موقف عملي حينما تقدمت الحكومة الكويتية ممثلة بأمير دولة الكويت الراحل الأمير جابر الأحمد الصباح بمشروع من ثلاثة بنود أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مع بيان استعداد الحكومة الكويتية بتنفيذ بنود هذا المشروع في حالة الموافقة عليه وأنها أول من سيكون ملتزما به، ويتلخص بنود هذا المشروع بالآتي: (الهبيدة، ٢٠١٣: ١٠٤).

- أن تبادر الدول الدائنة إلى إسقاط جزء الديون المستحقة على الدول الأشد فقراً.
- على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إعادة النظر في شروطها القاسية على الدول التي تطلب المساعدة لتحسين أوضاعها، وان تكون هذه الشروط مرنة وإنسانية بحيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تراعي الفروق بين دولة وأخرى، وان تكون ملائمة لظروف الدول المقترضة وعونا للتنمية فيها.

- زيادة وتنظيم العون العلمي والتقني الذي يقدمه الشمال وهي الدول الرأسمالي الغنية إلى الجنوب دول العالم الثالث، مع مراعاة العناية بالعامل البشري في التنمية، دون الاقتصار على الأرقام الحسابية الصماء، الذي سيؤدي حتما إلى التعاون على صيانة الموارد الطبيعية والبشرية.

وهذا النشاط الاقتصادي الكويتي الداعم لعجلة التنمية في الدول النامية عموماً، والدول العربية خصوصاً، من خلال ما تقدمه دولة الكويت من مساعدات مالية واقتصادية ضخمة من خلال الصندوق الكويتي للتنمية، ومن خلال الدعم السياسي والإعلامي المساند لقضايا ومشكلات التنمية في دول الجنوب عبر منظمة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وعبر الهيئات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والإسلامية، أفاد كثيرا في خلق قنوات دبلوماسية مهمة أتاحت لدولة الكويت لعب دور بارز لا يتفق وحجمها الجغرافي وإمكانياتها البشرية والعسكرية (الرومي، ٢٠١٠: ٧١).

٣. خدمة الأمن والسلم الإقليمي والدولي:

اكتسب تحقيق السلم والأمن أهمية خاصة في القرن العشرين أكثر من أي وقت مضى، فقد كان للنتائج التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى والثانية أثراً كبيراً في سعي معظم الدول إلى محاولة تفادي وقوع الحرب، كما ازدادت أهمية السلام كهدف بعد الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال إنتاج الأسلحة النووية وإنتاج الصواريخ (حسنين، ١٩٩٣: ٢٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولطبيعة الوضع الخاص من حيث تواضع قوتها العسكرية، وصغر رقعتها الجغرافية، وانحصارها بين قوى ضاغطة (إيران– السعودية– العراق) وهذه الدول تتمتع بقوة عسكرية ورقعة جغرافية وكثافة سكانية كبيرة، فقد ترك هذا الوضع تصوراً مستمداً من حقيقة هذه الوضعية لدى صانعي القرار السياسي الكويتي (المحمد، ٢٠٠٧: ٨٣).

ومن خلال إدراك النظام السياسي الكويتي لأبعاد هذا الوضع ضعف القوة العسكرية وصغر الرقعة الجغرافية، وقلة السكان، وانحصارها بين مثلث ضاغط التي يعيشها النظام الكويتي، أصبح هدف الأمن والسلم بمفهومه العام هدفاً حيوياً ومصيرياً ذو أولوية خاصة في السياسة الخارجية الكويتية، دفعها للانخراط في المنظمات الدولية والإقليمية، التي أنشئت كرد فعل للحروب العالمية وتحقيقا للأمن والسلام بين دول العالم، باعتبارها أحد الوسائل المتبعة لتحقيق الأمن والسلام القومي والإقليمي والدولي للدول، خصوصا الدول التي تتفق مع طبيعة وضعية الكويت، التي تعتقد أن دخولها في عضوية هذه المنظمات سوف يمنحها الشرعية القانونية يضفي عليها صفة الدولية المستقلة المتمتعة بحقوق من قبل الدول الاع٨ضاء في المنظمات والهيئات المختلف (السلطان، ٢٠١٢: ٢٩).

وقد أثرت مبادئ القومية العربية وما زالت تؤثر في سياسة دولة الكويت الخارجية وتوجهاتها الإقليمية والدولية، ومعيار هذه المصالح العربية هو إحدى خصائص سياسة دولة الكويت الخارجية خلال العقود للماضية من استقلالها، إذ كانت مرتكزا للنشاط القومي في منطقة الخليج، ومن أوائل الدول الخليجية التي تأثرت في حالة المد القومي الناصري التي اجتاحت الظلم العربي خلال الخمسينيات والستينيات، كما كانت رافد أساسي للحركة الوطنية الفلسطينية التي استوعبت مختلف تيارات النضال الفلسطيني آنذاك (العجمي، ٢٠١١: ٧٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي فترة السبعينيات كذلك اتخذ البعد الإسلامي منحى جديداً في توجهات السياسة الخارجية الكويتية، وذلك عند تبني شريعة الإسلام ومبادئه والتعاضد بين المسلمين، وآخر هذه التوجهات تنامي الشعور الرسمي والشعبي بضرورة مد يد العوم والمساعدة لشعوب الخليج والعالم العربي، فضلا عن دول العالم الثالث أو الدول النامية (جمال، ٢٠٠٤: ٦٣).

ثانياً: وسائل السياسة الخارجية الكويتية:

تعطي السياسة الخارجية الكويتية اهتماماً كبيراً لعدد من الوسائل التي تتناسب مع المعطيات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، اعتقاداً من صانعي السياسة الخارجية الكويتية بأن مثل هذا النوع من الوسائل كافي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بصورة تتناسب وطبيعة قدرات دولة الكويت السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمن هنا ركزت السياسة الخارجية الكويتية على وسائل كأدوات فعالة لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية لها، وتتمثل الوسائل بما يأتي:

١. المساعدات المالية والاقتصادية:

تعرف المساعدات الخارجية الاقتصادية بأنها: تحول المصادر من الحكومات أو المؤسسات الرسمية إلى حكومات ومؤسسات الدول النامية لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، وتمويل مشاريع محددة، كما تعرف المساعدات الاقتصادية بأنها: تقديم المنح والقروض لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقلبة وفقا لشروط معينة، وتعرف بأنها أحد إشكال المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة التي عادة تكون دولا غنية أو دولا ذات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدرات اقتصادية قوية إلى الدول المتلقية التي هي عادة ما تكون دولا فقيرة أو دولا ذات قدرات اقتصادية ضعيفة، وتعرف بأنه الانتقال الرسمي لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات إلى الدول النامية التي لا تستطيع الحصول عليها بالوسائل التجارية العادية (الكفري، ٢٠٠٤: ٧٩).

ويفهم من كلمة مساعدات إن طرفاً ما يحصل على عون من طرف آخر دون مقابل، والمساعدات الاقتصادية الخارجية بهذا المعنى يجب أن تكون على شكل هبات أو منح، حيث لا يتوقع من الطرف المتلقي تقديم مقابل للطرف لها، وعليه فليست كل عملية تحويل للموارد من طرف لآخر تعتبر مساعدة، رغم أنها غالباً ما تندرج ضمن المساعدات الاقتصادية الخارجية، فعلى سبيل المثال يجب أن تستثنى من المساعدات الاقتصادية الاستثمارات الخاصة في الدول الأجنبية، لأن هدفها الأول تحقيق الربح بنسبة تفوق النسبة الممكن الحصول عليها في الدولة إلام (حسن، ١٩٩٦: ٨٢).

وتهدف المساعدات الاقتصادية الخارجية إلى دعم القطاع الخاص المحلي للدول المتلقية إذ تؤثر المساعدات في هياكل الإنتاج والهياكل المؤسسية في اقتصاد البلدان المتلقية للمساعدات، كما تهدف المساعدات إلى إحداث تغيرات تشجع على بناء قوة اقتصادية اجتماعية في إطار من التبعية النظام الرأسمالي الدولي، وبالتالي فإن تدفق رؤوس الأموال لدول العالم يتمثل بتبعية الاقتصاد الرأسمالي عبر الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي (حسنين، ١٩٩٣: ٣٦).

ومن هنا بدأت دولة الكويت في رسم سياسة مالية، وقد تمثلت هذه السياسية بسياسة تقديم المساعدات المالية والاقتصادية الخارجية، التي تقدمها دولة الكويت من خلال الصندوق الكويتي للدول العربية الشقيقة والإسلامية الصديقة (دول العالم الثالث)، حيث تم إنشاء الصندوق في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ديسمبر عام ١٩٦١ لتوفير وإدارة المساعدات المالية والتقنية للدول النامية (العدواني، ٢٠٠٦: ٤٩).

ويمثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربي الجهة الرئيسية للرسمية التي تقوم بتقديم المساعدات المالية والاقتصادية للدول النامية، وهو أول صندوق تم إنشاؤه في العالم الثالث، خصوصا وإن هذه المساعدات التي يقدمها الصندوق للدول والهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية، قد خلقت المكاسب السياسية لدولة الكويت على المستويين الإقليمي والعالمي ومن هذه المكاسب: (الكفري، ٢٠٠٤: ٩٥)

- حصول دولة الكويت على اعتراف عالمي واضح من خلال دورها في ميدان المساعدات الأجنبية وبخاصة من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.
- المركز الذي تتمتع به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية وما تحقق بسبب هذا المركز من دعم القضايا العربية في العديد من المناسبات.
- علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وعلاقات الصداقة التي تتمتع بها دولة الكويت على الصعيد الإقليمي والدولي.
- ما يواجهه المستثمرون الكويتيون من ترحيب وتأييد من قبل اغلب الدول النامية التي تسعى إلى اجتذاب رؤوس الأموال الكويتية.
- التعاطف الملموس من قبل الدول النامية تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية التي تهم دول الخليج بصفة عامة ودول الكويت بصفة خاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتمد المساعدات المالية التي تقدمها دولة الكويت لمعظم دول العالم الثالث على الدوافع التي يمكن حصرها بالنقاط التالية: (العدواني، ٢٠٠٦: ٧٧).

- الروابط الأخوية بين دولة الكويت والأقطار العربية لأسباب قومية ودينية.
- إدراك دولة الكويت لأهمية تدعيم الاستقرار السياسي في المنطقة من خلال رفع المستوى الاقتصادي لأبنائها.
- الرغبة في تطوير علاقات قوية مع الدول المجاورة لتدعيم امن دولة الكويت وسلامه استقلاله.
- الشعور بالواجب لتقديم المساعدات للدول النامية لاعتبارات إنسانية.
- الرغبة في تعزيز دولة الكويت ونفوذها على الصعيد الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الصندوق الكويتي للتنمية:

توظف السياسة الخارجية الكويتية أداتها الاقتصادية وذلك من خلال الصندوق الكويتي إلى جانب الأداة الدبلوماسية والإعلامية لتشكل أهم الأدوات في تنفيذ سياستها الخارجية وذلك منذ استقلالها وحتى الآن (الفضالة، ٢٠١١: ١٣٨).

حيث ظهر مصطلح ما يسمى دبلوماسية الدينار في السياسة الخارجية الكويتية، وتم توظيف هذه الدبلوماسية الاقتصادية بكفاءة عالية في تحقيق استقلال دولة الكويت وضمان هذا الاستقلال، فتزايد بعد ذلك دور هذه الدبلوماسية وخصوصا في فترة السبعينيات والثمانينيات في أوج التطورات الاقتصادية والنفطية للبلاد، حيث بات ينظر لدولة الكويت على أنها قوة مالية إقليمية كبيرة، واستثمرت دولة الكويت هذه المكانة المالية والاقتصادية في تقديم المساعدات والقروض للعديد من دول العالم العربي والإسلامي والدول، كما وظفت نفوذها للعب دور وسيط خلال الأزمات بين الدول العربية، كما استطاعت لعب دور مؤثر في مختلف مجريات الأحداث الإقليمية والعربية (المرزوق، ٢٠٠٢: ١٧٦).

إن دولة الكويت على الرغم من صغر حجمها فإنها مهتمة بان تضع جزءا من مواردها في خدمة قضايا التنمية، ومساعدة الدول النامية لتحقيق التنمية في اقتصادياتها وبوجه خاص بالقروض والمساعدات الفنية اللازمة لتمويل وتنفيذ برامج التنمية فيها على أسس فنية واقتصادية سليمة تكفل نجاح المشروعات الممولة وتحقق للدول المستفيدة القدر الأكبر من المنافع الاقتصادية والاجتماعية (الكفري، ٢٠٠٤: ٦٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد لعب الصندوق الكويتي دوراً في رسم السياسة الخارجية الكويتية وذلك من خلال المشاريع والمساعدات التي كان يقدمها للدول النامية والمحتاجة، وذلك باعتماده على موارد مالية خاصة به تقدمها له الدولة، ومن هنا فإن مما لا شك فيه أن الصندوق الكويتي للتنمية يعد من أهم وأقوى الأدوات الاقتصادية التي استخدمتها ووظفتها السياسة الخارجية الكويتية عند التخطيط ورسم تلك السياسة، وذلك لإبراز الدور الحضاري لدولة الكويت في الساحة الدولية، حيث أصبح الصندوق سفيراً لدولة الكويت متنقل يجوب دول العالم عبر سياساته واستراتيجياته المتنوعة في تقديم المنح والقروض والمساعدات لدول كثيرة في العالم، أضف لذلك دوره في معالجة وحل النزاعات الدولية والإقليمية لضمان الاستقرار والأمن والسلم الدوليين (فهمي، ٢٠٠٩: ١١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : مراكز صنع القرار والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية

إن صناعة القرار السياسي الخارجي في دولة الكويت تتعدد وتتنوع أجهزته، فمنها الأجهزة الرسمية ومنها غير الرسمية، ومما لا شك أنه على رأس الأجهزة الرسمية يأتي أمير البلاد ومجلس الوزراء والمؤسسات الحكومية وخاصة وزارة الخارجية ومجلس الأمة، أما الأجهزة غير الرسمية فتتكون من مجموعة من الأفراد داخل النظام، ممن لهم تأثير ملحوظ على قرارات في كل ما له صلة بالسياسة الداخلية والخارجية، ومنهم مثلا: بعض النخب والأمراء ورجال الأعمال وشيوخ القبائل وبعض العلماء (العصيمي، ٢٠١٢: ٤٧).

وتتفاعل هذه النخبة مع النظام بصورة مرنة ولها صوت مسموع ومؤثر بحكم موقعها وعلاقاتها التفاعلية، ورغم أهمية الدور الذي تقوم به الأجهزة غير الرسمية في صناعة القرار السياسي الخارجي في دولة الكويت، إلا أنه لا يتم التركيز على الأجهزة غير الرسمية لعدة أسباب وهي كما يلي: (المحمد، ٢٠٠٧: ٤٧).

١. كون هذه الأجهزة مستقرة ومحددة.
٢. كونه هناك صعوبات في حصر هذه الأجهزة وتتبعها تحت مسميات جماعات الضغط أو المصالح، فدورها غالبا ما يكون مخفيا.
٣. لم تتطرق الدراسات السياسية الأدبية التي تناولت سياسة دولة الكويت الخارجية إلى هذه الأجهزة.

تتحدد مستويات ومراحل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بالمستويات التالية: (السلطان، ٢٠١٢: ٩٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوى الأول: يختص به أمير البلاد وولي العهد، ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ورسم الإطار العام لسياسة الكويت تجاه القضايا المطروحة، ويتلقى وزير الخارجية من خلال هذا المستوى توجيهات أمير البلاد باعتباره القائد الأعلى للبلاد.

المستوى الثاني: ويختص به رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء، ويناقش فيه النتائج التي يتوصل إليها وزير الخارجية في المؤتمرات الدولية، واجتماعات وزراء خارجية الدول الأجنبية التي يكون وزير الخارجية الكويتي طرفاً فيها، ويتم في مجلس الوزراء دراسة ومناقشة سياسة ومواقف الكويت الخارجية تجاه مختلف القضايا على ضوء ما يعرضه وزير الخارجية.

المستوى الثالث: ويتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة.

المستوى الرابع: يتعلق بمجلس الأمة حيث انه أصبح من اختصاصات هذا المجلس، ليس إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها وحسب، وإنما التأثير في القرار السياسي داخلياً وخارجياً والتهديد في بعض الأحيان بطرح الثقة في حال رفض وزير الخارجية أو مجلس الوزراء تنفيذ أو اتخاذ قرار يرفضه أعضاء مجلس الأمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الكويتية:

تعد السياسة الخارجية المرآة العاكسة للنظام السياسي لأي دولة من الدول فبواسطتها تعامل المجتمع الدولي سلبا أو إيجابيا مع هذه الدولة أو تلك، والسياسة الخارجية تعد الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية مع غيرها من الدول وهي سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، نحو دولة أو أحداث في المحيط الخارجي من غير الدولة كالمنظمات الدولية وحركات التحرير نحو قضية معينة (الرومي، ٢٠١٠: ٤٧).

إن عملية صناعة القرار السياسي والذي يعد الركيزة الأساسية التي يدور مفهوم السياسة حولها ومن ثم عندما تتحدث عن مفهوم السياسة الخارجية فإن القصد منه التفاعلات المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي أو تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد، وإن عملية صناعة القرار السياسي الخارجي تختلف من دولة إلى أخرى وتتأثر بمجموعة من العوامل، ويمكن القول أن عملية القرار هي اختيار بديل معين من مجموعة من البدائل المطروحة في سبيل تحقيق غايات معينة عن طريق أصحاب السلطة في مؤسسات المجتمع السياسي من أهم العمليات التي تميز العملية السياسية (الخزرجي، ٢٠٠٥: ٤٦).

وتتأثر السياسة الخارجية الكويتية بمجموعة من العوامل والتي يمكن إيجازها بالتالي:

أولاً: الموقع الجغرافي: وله أكبر الأثر في رسم خطوط السياسة الخارجية للدول، وقد تكون المخترعات الحديثة مثل الصواريخ عابرة القارات تركت أثراً، في تقليل أهمية هذا الوضع، إلا أنها على الرغم من ذلك لم تستطع القضاء على كل آثاره، فاتساع أراضي الولايات المتحدة أو روسيا أو الصين من العوامل التي تعطي قوة لكل من هذه الدول ومن باب أولى في عصر الصواريخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموجهة، إذا ما توافر العنصر البشري بنسب تتلاءم مع الرقعة الجغرافية والموارد البشرية (الهاجري، ٢٠٠٦: ٧٩).

وفيما يتعلق بالكويت فلا شك أن حجم مساحتها الصغير بالمقارنة مع جاراتها من الدول كالعراق والمملكة العربية السعودية وإيران قد حدا بها إلى إبرام العديد من الاتفاقيات مع الدول المجاورة على صعيد تخطيط حدودها وتامين سلامة هذه الجنود، إلى جانب ذلك فإن مثل هذا الاهتمام بقضايا الحدود وضع على كاهل السياسة الخارجية الكويتية أعباء ومسؤوليات كبيرة من اجل توظيف إي تحرك تقوم به الدبلوماسية الكويتية لخدمة مصالحها الأمنية في هذا المجال (العنزي، ٢٠١٣: ٤٦).

ثانياً: الموارد الطبيعية: لقد مكن وجود موارد طبيعية في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كافية لاحتياجاتهما، أن يكون لكل منهما في ميدان السياسة الخارجية قوة لا تتحقق مثلا لليابان التي لا تملك موارد طبيعية للطاقة مثلهما، ولذلك فهي تعتمد أكثر من عيرها على نفط الشرق الأوسط، وهناك موارد طبيعية غير النفط ذات أهمية كبرى مثل المواد الغذائية، إلى جانب ذلك فإن توافر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموارد الطبيعية لدولة ما يمكنها من إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي، وتتبعها الدول لدعم مواقفها في السياسة الدولية (السلطان، ٢٠١٢: ٢٨).

فالدولة التي تتمتع بنظام اقتصادي قوي، وتمتلك ثروات طبيعية وطاقات إنتاجية ضخمة نسبياً، تكون لديها حرية اكبر عند اختيارها البدائل المطروحة أمامها، كما وأن قدرتها الاقتصادية هذه تساعدها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذه القرارات، ويجب أن نذكر أن وجود هذه الموارد الاقتصادية للدولة، لا يكفي أحيانا لنجاح سياستها الخارجية، بل يجب أن يتوافر شرط آخر، وهو قدرة النظام على استثمار هذه الموارد والإمكانيات وتوظيفها بشكل صحيح، لخدمة السياسة الخارجية للدولة (الرومي، ٢٠١٠: ٩٣).

ولذلك نجد أن بلداً كالكويت قد سعى من أجل تطوير الدخل وتنويع مصادره على الوجه الذي وفر له تفادي سلبيات الاعتماد على مورد واحد كالنفط، وقد لعب توافر الموارد الطبيعية وإنشاء المؤسسات الاقتصادية الكبيرة في الدولة مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية قد ساهم في رسم السياسة الخارجية للدولة، وكان الصندوق الكويتي للتنمية ممن أهم الأدوات التي وظفتها دولة الكويت في سياساتها الخارجية، لإعطاء الصورة والوجه الحضاري لدولة الكويت لدى دول العالم، وكان الصندوق الكويتي بمثابة سفارة اقتصادية كويتية في كل دول العالم، وقد لعب دوراً مساندا للدبلوماسية الكويتية في استقطاب وتأكيد قضايا الكويت ومصالحها في المحافل الدولية والإقليمية، إضافة إلى تعزيز مكانة الكويت عربياً ودولياً (السلطان، ٢٠١٢: ٩٣).

ثالثاً: عدد السكان: مما لا شك فيه أن عدد سكان أي دولة ونوعيتهم ومستواهم الحضاري وتطورهم الاقتصادي يؤثر في سياستها الخارجية، ولا تنحصر أهمية السكان في الدفاع عن سلامة الدولة أمنها الوطني فحسب، وإنما في تطوير إمكانياتها المختلفة، واستغلال ثرواتها المتاحة، فإذا كانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلاد شاسعة ومترامية الأطراف كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين فإن توافر العنصر البشري بنسب تتلاءم مع حجم الرقعة الجغرافية والموارد الطبيعية لهذه البلدان يصبح على درجة كبيرة من الأهمية، وإذا كانت ضخامة عدد سكانهما قد تجاوز أو قارب المليار نسمة دون نظر إلى الاعتبارات الأخرى، فإن التقدم التقني أو الحضاري الذي تصل إليه دولة من الدول يعوض ما بينها وبين دولة أكثر منها سكانا، من فروق فسويسرا مثلا على الرغم من أن عدد سكانها لا يتجاوز بضعة ملايين، لها مكانة في المجتمع الدولي بحكم تقدمها العلمي والاقتصادي، أعظم من دول مزدحمة بالسكان ولكنها متخلفة (الفضالة، ٢٠١١: ٤٧).

ويرتبط بموضوع عدد السكان، بموضوع الوحدة الوطنية أو موضوعي التجانس بين السكان فدولة يتألف سكانها من أقليات عدة متباينة تكون اضعف من دولة اقل سكانا ولكنها تتألف من شعب متجانس ومتطور حضارياً، ولموضوع الأقليات، مظهر جديد في بعض الدول الحديثة الاستقلال في إفريقيا مثلا، حيث لا يزال النظام القبلي يسودها فيضعف من سياستها الخارجية (الخزرجي، ٢٠٠٥: ٩٦).

وفيما يتعلق بعدد سكان دولة الكويت فإنه وإن كان قليل ومتعدد المذاهب والأديان فإن إمكاناتها وثرواتها الأخرى وحكمه قياداتها الرشيدة، قد مكنتها من إقامة علاقات وثيقة مع الدول ذات القدرات التقنية المتطورة، واستفادت في تطوير القدرات البشرية لديها وذلك لغرض تعزيز إمكاناتها الدولية في كافة المجالات (حسن، ١٩٩٦: ٧٦).

رابعاً: النظام الداخلي للدولة: والمقصود بذلك طبيعة نظام الحكم السائد فيها، إن كان ذا نظام حزبي ديمقراطي بالمفهوم الحديث أو غير ذلك، وعقيدته السياسية أو الدينية، واستقرار الوضع الداخلي، وأثر مختلف قوى المجتمع الداخلية في ذلك، ومدى توافر القيادة المستقرة القادرة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحسم في أوقات الأزمات، وفي تصريف الأمور، وغير ذلك من العناصر الداخلية التي لها أثر في المسلك الخارجي للدولة (العنزي، ٢٠١٣: ٣٧).

وفيما يتعلق بدولة الكويت فإن الإسلام يشكل الركيزة الأساسية لنظام الحكم فيها وتلعب القومية العربية دورا في رسم سياستها الخارجية، حيث تحرص السياسة الخارجية الكويتية على أن تكون جميع خطواتها منسجمة مع هذا التوجه العام للدولة والمجتمع (حسن، ١٩٩٦: ٧٩).

خامساً: القوة العسكرية: ليس للقوة العسكرية طابع الثبات الذي تتميز به العوامل الأخرى، ولكن هذه القوة عرضة للتغيير المفاجئ، فأسلحة الحرب والأساليب الاستراتيجية على هذا الصعيد تتغير وتتبدل بسرعة، يضاف إلى ذلك أنه إلى جانب القوة العسكرية توجد القوة المعنوية التي لا تقل شأناً عن القوة المادية وكل ذلك ذو أثر كبير على السياسات الدولية (المرزوق، ٢٠٠٢: ٩٣).

وفيما يتعلق بالكويت فإن سياستها الحكيمة في التوفيق بين قدراتها الاقتصادية وبين قدراتها المعنوية كان له الأثر الكبير في ترسيخ الدور القيادي الذي تمارسه الدولة في المجالات العربية والإسلامية والدولية، وتحقيق أهداف سياستها العامة في مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية، وإن كانت دولة الكويت لا تمتلك الترسانة العسكرية القوية، إلا أنها اتبعت دبلوماسية قوية في دعم الشعوب والقضايا العربية القومية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية من خلال الدعم اللوجستي والعسكري والمالي (العربي، ٢٠١٣: ٤٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : طبيعة التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي خلال فترة الدراسة

- المبحث الأول: الاحتجاجات الشعبية العربية وأبعادها الاقليمية والدولية.
  - المطلب الأول: طبيعة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية.
  - المطلب الثاني: المواقف الاقليمية والدولية من الاحتجاجات العربية وأثرها على النظام الاقليمي العربي.
- المبحث الثاني: الموقف الكويتي من التطورات التي شهدتها المنطقة العربية خلال فترة الدراسة.
  - المطلب الأول: مضمون السياسة الخارجية الكويتية.
  - المطلب الثاني: دوافع ومحددات السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

طبيعة التحولات السياسية في النظام الاقليمي العربي خلال فترة الدراسة

شهد النظام الإقليمي العربي بعد الثورات مرحلة غير مسبوقة، تضع مستقبل المنطقة على المحك. ثمة بعض مؤشرات التفكك والتجزئة التي تشهدها العديد من دول الثورات، في ظل ظواهر داخلية جديدة أبرزت مشاهد العنف وعدم القدرة على تحقيق التوافق الداخلي، والعجز عن الإمساك باللحظة التاريخية التي أسفرت عن تغيير سياسي شامل، لكنها لم تظهر بعد تجلياتها في النواحي الاجتماعية والثقافية والفنية والقيم (الشريف، ٢٠١٣: ٧٢). وسيتم دراسة هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الاحتجاجات الشعبية العربية وأبعادها الاقليمية والدولية.

المبحث الثاني: الموقف الكويتي من التطورات التي شهدتها المنطقة العربية خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : الاحتجاجات الشعبية العربية وأبعادها الاقليمية والدولية

شهدت المنطقة العربية منعطفاً سياسياً خطيراً تجسد في حركات واحتجاجات شعبية كبيرة، بدأت من تونس بداية عام ٢٠١١، ثم انتشرت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وباتت تعرف بثورات الربيع العربي. وقد عمت بعض الدول العربية موجة عارمة من التبدل السياسي منذ اندلاع ثورات وحركات الاحتجاج على النظم العربية، فقد وصل التغيير إلى تونس ومصر وليبيا واليمن، بينما اتخذ أشكالا أخرى امتدت من نطاق الصراع المحدود وصولاً إلى الحرب الأهلية الشاملة كما حصل في سوريا، ومنها ما اتخذ الشكل السلمي بعيداً عن التغيير واتجاهه، وكل هذه الأحداث وتوابعها (عياصرة، ٢٠١٦: ٢٣).

وجاءت إيديولوجيا التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث، هذا بجانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول اهميتها في عملية التغيير، لأن البعض يرى أن الثورات العربية اندلعت من المحيط العربي الداخلي ولم يكن لأي عنصر خارجي دور في ذلك (أحمد، ٢٠١٢: ٣٩). وسيتم دراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: طبيعة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية.

المطلب الثاني: المواقف الاقليمية الدولية من الاحتجاجات العربية وأثرها على النظام الاقليمي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : طبيعة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية

لقد تركت الموجة الثورية التي شهدتها دول عربية خلال الست أعوام الماضية بصماتها على النظام العربي بشكل كبير، فقد تعرض النظام الذي عهدته المنطقة على مدى الـ ٦٠ عاماً الماضية لاختلالات شديدة، لم تخلفها بعد علامات أو خيوط دالة على بداية تشكل لنظام عربي جديد، مع احتمال المرور بمرحلة طويلة من اللا نظام. وعلى الرغم من التحولات الهائلة في تركيبة النظام العربي وتوافر إرهاصات تغير في توجهاته، إلا أنه حتى الآن لا يمكن القول بأنه قد تغير تماماً؛ فهناك ملامح من القديم والجديد، والاستمرارية والتغيير لا تسمح بتأكيد الخروج التام عن النظام السابق، ولا تشير إلى استمراره بنفس الملامح؛ فلا تمثل الفترة الراهنة انقطاعا تاماً عن السنوات الأخيرة في عمر النظام العربي، خصوصاً السنوات العشر من ٢٠٠١ – ٢٠١١، وكل التغيرات التي نشهدها الآن تجد جذورها في هذه السنوات. لذلك هناك قدر من الاستمرارية على الرغم من أن الثورات قد توحي وكأن التغيرات الراهنة هي تغيرات فجائية على أثر ثورات وقعت بشكل فجائي (عياصرة، ٢٠١٦: ١٣).

لقد طرح موضوع الاحتجاجات الشعبية نفسه على الساحة الفكرية والفقهية بقوة في الآونة الأخيرة، حيث هبت رياح التغيير على المنطقة العربية بعد عقود طويلة من الركود السياسي، والتفرد بالسلطة، وتحييد الشعوب الإسلامية؛ عموماً، والعربية خصوصا وأبعادها عن صنع القرار، أو المشاركة فيه، أو المشاركة في التصرف بمقدراتها، والاستمتاع بخيراتها، حيث كان للزواج غير الشرعي بين السلطة والمال والفساد أثر كبير في استمرار هذا الوضع غير الصحي تلك العقود المتطاولة (بدوي، ٢٠٠٠: ٥١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم أن الاحتجاجات تعد أحد أهم أشكال التعبير عن آراء الشارع ومطالبه، وربما تكون أكثرها مباشرة، فإنها من الظواهر الأقل دراسة. فهناك ندرة في الأدبيات العربية التي تتناول هذه الظاهرة بالتحليل، أو التي تناقش الأطر النظرية التي يمكن في ضوئها تحليل تأثير هذه الظاهرة في سياسات الدول. ونحاول في هذه المطلب تحليل الاحتجاجات بأنواعها، باعتبارها معبراً عن جزء من الشارع، خاصة في الدول التي مرت بمراحل انتقالية، مثل مصر وتونس وليبيا، وتحليل تأثيرها في السياسات الداخلية والخارجية للدول (نوفل، ٢٠١٢: ٤٢).

من هنا فإن ما يشهده الشارع العربي هذه الأيام، من حراك سياسي وثورات شعبية، أمر لا مثيل له في التاريخ، حيث تعيش المجتمعات العربية أوقاتاً مثيرة ولحظات تاريخية تتبدل فيها الأدوار بين الشارع والحكومات، وتتغير فيها موازين القوى بين الحكّام والمحكومين، وبين هرم السلطة وقاعدته الشعبية، بهدف إيقاف عجلة الظلم والفساد وضمان صنع مستقبل أفضل للشعوب العربية (عياصرة، ٢٠١٦: ١٩).

وقد حدد الباحثون مجموعة من المداخل لدراسة هذه الاحتجاجات، "فالمدخل الاقتصادي يحدد فيه علماء الاقتصاد مفهوم الاحتجاجات من خلال معايير مثل: التضخم والبطالة والكساد وعجز الميزانية، أما المدخل السياسي فيعزو فيه علماء السياسة الاحتجاجات إلى بعض الظواهر مثل فشل القيادة السياسية أو عدم صلاحية النظام السياسي، أو الفشل في تطوير نظام سياسي دولي عادل، والمدخل الاجتماعي يمكن رده إلى عدم تحقيق المساواة الاجتماعية ونقص الحوافز والدوافع في المجتمع، ويرى علماء التاريخ هذه الاحتجاجات كنتيجة لتراكم عوامل عدم الانسجام بين عناصر المجتمع، وفيما يتعلق بالمدخل النفسي يرى علماء النفس بأنها انهيار لكيان الأفراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشعورهم بانعدام أهميتهم، ويرجحون ذلك إلى دوافع غريزية أو تأثير قوى اجتماعية غير واعية، مما يجعلهم في حالة من الرفض والاحتجاج والعصيان على ما هو قائم"، (بدوي، ٢٠٠٠: ٥٦).

وتعتمد استراتيجية الاحتجاج على مدى توافر قنوات الاتصال السياسي مثل مجالس التمثيل الشعبي (البرلمان – المجالس النيابية – مجالس الشورى)، للتعبير عن المظالم التي يمثلونها. ومن الثابت نظرياً أن مدى انفتاح الدولة ومؤسساتها أو عدم ذلك يحدد شكل استجابة نشطاء الاحتجاج، فكلما ازداد انفتاح النظام السياسي، تراجعت قابلية المحتجين للخروج عن الأطر المألوفة لدى المجتمع السياسي للتعبير عن قضية الاحتجاج، وبين انغلاق النظام السياسي وانفتاحه هناك مفاهيم وحالات لها خصائصها وأوصافها، "فالنظام السياسي المنفتح جزئياً مثل؛ المغرب، الأردن، مصر، البحرين، اليمن، السعودية، الكويت، الجزائر، لبنان، هو نظام يدعم مجالاً للتعبير بطرق مختلفة تتراوح بين فتح باب الشكوى أي أن تستمع الحكومة لشكوى الناس وجاهة وتعمل على حلها، وفي الغالب تكون هذه الشكاوى شخصية وضيقة في عموميتها وليست جماهيرية عامة، وفي شكل آخر تأخذ حركة الاحتجاجات في الأنظمة المنفتحة جزئياً شكل التظاهر السلمي المعبّر عنه بشعارات ومواقف سياسية أو مطلبية ذات رسالة واضحة للمعنيين، وفي شكل آخر تتجلى حالة التظاهر بالاحتجاج الذي ربما يكون عنيفاً في بعض الحالات، أما في الأنظمة المغلقة كليا فلا مجال للتعبير الجماهيري" (بدوي، ٢٠١٠: ٦١).

أولاً: الاحتجاجات ذات الطبيعة السلمية

عُرف الاحتجاج السلمي أو ما يعرف قانوناً بالتجمع السلمي منذ قديم الأزل خاصة وأنه المظهر الرئيسي لكافة أشكال الاحتجاجات والثورات في كل زمان ومكان. شهدت عدة دول عربية، ولا تزال، موجة عارمة من الاحتجاجات والاعتصامات منذ بدايات ٢٠١١، كانت مفاجئة من حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوقيت، ومختلفة من حيث مدى الاستمرارية، وتحولت في بعض الحالات إلى ثورات "كاملة"، أسقطت أنظمة سياسية. وفي حالات أخرى، لا تزال في الطريق إلى ذلك، رغم كل القمع الذي يجري بحق المشاركين فيها. وحتى الدول التي شهدت ثورات "كاملة"، مثل تونس ومصر وليبيا، لم يخل المشهد فيها من حالة الاحتجاجات والاعتصامات المستمرة، وهي حالة غابت عن العالم العربي لعقود طويلة، حيث لم يكن معهوداً أن تخرج الشعوب العربية في مسيرات عارمة، تطالب بمطالب سياسية واجتماعية واقتصادية (البريشي، ٢٠١٤: ٤٨).

ومنذ عقود أصبح من المتعارف عليه بين الأمم – ولو نظريا– أن جميع البشر يتمتعون بحق تأييد ودعم حقوق الإنسان وتطويرها وحمايتها عبر الوسائل القانونية والسلمية. وتشمل هذه الوسائل السلمية الحقوق في حرية التعبير الذي يعد حق التظاهر السلمي أو التجمع السلمي من بين مظاهره. ووفق ما ورد بإعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان والصادر عام١٩٩٨، فإن الدولة تتحمل المسئولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان حماية أولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان (غريغوري، ٢٠١١: ١٠١).

لقد سعت الكثير من الشعوب إلي المحافظة علي حقوقها فيما يتعلق بالحق في التجمع السلمي حيث يحق للناس التجمع معاً لإعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها من خلال الاحتجاج السلمي أو التعبير عن آرائهم. فوفق ما جاء بالمادتين٥ و١٢ من إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان: لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يكون لكل شخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، علي الصعيدين الوطني والدولي:

١. الالتقاء أو التجمع سلميا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. لكل شخص الحق بمفرده وبالاشتراك مع غيره، في أن يشترك في الأنشطة السلمية لمناهضة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

٣. تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له بمفرده وبالاشتراك مع غيره، من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز ضار فعلا أو قانونا أو ضغط أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروعة للحقوق المشار إليها في هذا الإعلان (كعسيس، ٢٠١٤: ٧٤).

ثانياً: محركات التغيير في العالم العربي

يعتقد أن الربيع العربي وعلى نطاق واسع قد نجم عن عدم الرضا بشأن سيادة الحكومات المحلية، وخاصة من قبل الشباب والنقابات على الرغم من أن البعض تكهن بأن فجوات واسعة في مستويات الدخل قد كان لها اليد أيضاً، وقد أدت عوامل عديدة إلى الاحتجاجات، بما في ذلك قضايا مثل: الدكتاتورية أو الحكم المطلق، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفساد السياسي، والتدهور الاقتصادي، والبطالة، والفقر المدقع، وعدد من العوامل الهيكلية الديموغرافية.

كما شملت المحفزات للثورات والاحتجاجات في جميع البلدان العربية تركيز الثروة في أيدي المستبدين في السلطة لعقود من الزمن، والافتقار إلى الشفافية في إعادة التوزيع، والفساد، وخاصة رفض الشباب قبول الوضع الراهن، وقد تطلع بعض المحتجين إلى النموذج التركي بوصفه المثل الأعلى (سلمية الانتخابات، والاقتصاد سريع النمو). وبشكل أعم، زيادة أسعار المواد الغذائية ومعدلات المجاعة المرتبطة بتغير المناخ قد عملت "كضغوطات" أسهمت في الاضطرابات في المنطقة العربية (الزملي، ٢٠١٣:55).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن وجود وسائل الاتصال الحديثة كالمحطات الفضائية والانترنت والخلوي والكاميرات الرقمية وغيرها كان لها الأثر الأكبر في كشف عورات الأنظمة الحاكمة في دول الربيع العربي، وفي انتشار الثورات والاحتجاجات، حيث قامت تلك الوسائط بنقل الوقائع أولا بأول وبشكل مباشر في بعض الأحيان إلى العالم اجمع، مما أثر في موقف كثير من الأطراف، بل أسهم في تدخلها بشكل مباشر في دعم تلك الثورات والضغط على تلك السلطات وفرض العقوبات عليها وحتى في النهاية إسقاطها، بل إن تلك الوسائل قد أسهمت في فضح كذب تلك الأنظمة وتعريتها مما جعل بعضها يتنازل ويفر من المواجهة بعد أيام قليلة (في الحالتين التونسية والمصرية واليمنية) وبعضها الآخر زاد إصرار على المواجهة وقتل في النهاية –الحالة الليبية– والبعض الآخر لازال يقاوم – الحالة السورية– والحالات الأخرى لازالت في حالة تجاذب، والمفارقة العجيبة أن كل واحد ينفي عن نفسه أن يكون بلده كالبلد الآخر ولكن الوقائع تبين خطأ اعتقاده وسرعان ما يسقط (الزملي، ٢٠١٣: ٧١).

ويعزو معظم الباحثين والمهتمين بالشأن العربي استقرار الأنظمة العربية في وجه التغيير إلى عاملين، هما: قيام الأجهزة العسكرية والأمنية بممارسة أنشطتها وتنفيذ واجباتها المرتبطة ارتباطاً كلياً بالأنظمة الحاكمة، غير أن مراجعة أولية لما حدث خلال الثورات العربية أظهر خطأ تلك الفرضية نظراً إلى الطريقة التي ردت بها الجيوش على الاضطرابات. ويتمثل العامل الثاني بسيطرة الدولة على الاقتصاد، ومن جهة أخرى فإن خصخصة الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الأجنبي أديا إلى تفاقم حالات الفقر التفاوت الاجتماعي؛ مما عقّد المشكلات الاقتصادية والسياسية للحكومات، ورغم كل هذا لم يكن متوقعا أنها ستعرّض الأنظمة للانهيار (غريغوري، ٢٠١١: ٨٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم في هذه البلدان، خاصة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية وبين الدول المنتجة للنفط والدولة المصدرة للعملة، فان هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص، ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة إلى حد بعيد كما إن تصريحات المسؤولين العرب التي أكدت أن كل دولة عربية لها خصوصياتها، مثلما صرح وزير خارجية الجزائر مراد مدلسي بان "الجزائر ليست تونس، والجزائر ليست مصر" وسيف الإسلام القذافي الذي أكد أن ليبيا ليست كمصر وتونس، ووزير الخارجية المصري السابق احمد أبو الغيط الذي قال أن مصر ليست تونس. ولكن على ارض الواقع فان ما حدث في تونس تكرر إلى حد بعيد في مصر، وبدأت على الطريق نفسه في ليبيا واليمن وأكثر عنفا في سوريا (الزملي، ٢٠١٣: ٧٦).

وتعتبر ثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية، لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية. وقد أسهمت عدة عوامل في اندلاع الاحتجاجات في الشوارع العربية وسنحاول باختصار أن نلقي الضوء على أهم هذه الدوافع المحركة للثورة أو الربيع العربي:

١. الطفرة الشبابية:

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له. وتعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي خصوصا في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالي، يعاني الشباب أيضا تدني مستويات الأجور وسوء ظروف العمل، وقد اثر كل ذلك بالسلب على الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، حيث تفشت ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج بشكل كبير، لذلك لجا الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي للتواصل مع بعضهم البعض وللتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة (شبيب، ٢٠١١: ٤٥).

٢. التهميش الاقتصادي والاجتماعي

بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، فان النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر. وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع، وتبني العديد من الدول العربية لسياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال، فعلى الرغم من الارتفاع النسبي في معدلات النمو الاقتصادي لدول الربيع العربي (عياصرة، ٢٠١٦: ٧٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا انه ليس المعبر الحقيقي عن قوة الاقتصاد، فالأمر متعلق بسوء وعدم عدالة توزيع عوائد النمو، وفي هذا الصدد تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الدول العربية تحتل مراتب متقدمة في مؤشرات الفساد بين دول العالم، بل أن هذا التقدم يزداد من عام إلى أخر مما يدل على عدم اتخاذ سياسات ملائمة لمحاربة الفساد على مجمل دول الربيع العربي، وتعتبر ليبيا واليمن وسوريا من أكثر الدول فسادا وفقا لتقارير المنظمة يليها مصر تونس، ومن المعروف أن آثار الفساد لا تقتصر على تداعياته المادية فقط، بل تمتد إلى خلفيات اجتماعية وأخلاقية، ليخلق نوع من الإحباط والإقصاء والسلبية وعدم تكافؤ الفرص، لينعكس ذلك على الموقف الأخلاقي في الفرد والمجتمع داخل الدولة وعلى أدائها السياسي والكفاءة الاقتصادية والاستثمارية، كما تشير دراسات البنك الدولي الى ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية، وذلك في ظل الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث أن ٣٤% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن ٦٦% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم. تدل المؤشرات الكلية السابقة على ضعف السياسات الاقتصادية والمالية والاستثمارية في معظم الدول العربية، وخاصة منها المتعلقة بتدعيم الجانب الاجتماعي لعملية التنمية، هذا بالإضافة إلى فشل النظام الحكومي في معالجة تلك المشاكل ومعوقات النظام السياسي، أوجد أرضية خصبة للاحتجاجات نتيجة لشعور الطبقات الفقيرة بانعدام العدالة وعدم توافر الحاجات الأساسية بالنسبة لهم والقهر الاجتماعي، وبالتالي قامت هذه الثورات لتعبر عن رغبة المواطنين في تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية وهذا ما ظهر جليا في كل من مصر وتونس (احمد، ٢٠١٢: ٤٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. غياب الحريات السياسية

تشترك غالبية الدول العربية بالجمود السياسي وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية، وأهم معانيها تبادل السلطة والتعددية السياسية. فمعظم الدول الشرق الأوسط هي ذات نظم تسلطية وإستبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، وبالتالي هي أسباب كافية لاندلاع ثورات الربيع العربي. وهذه الحقيقة لا يمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها ومدى تعبيرها عن نبض الشارع. ثمة قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش حرية نسبية، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة. وأدى ذلك إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الربيع العربي (لبحيري، ٢٠١٢: ٣٩).

ثالثاً: الأسباب الخارجية

بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط، ولكنها لا يظهر لها تأثير فعال في حال الربيع العربي في البلدان العربية.

وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع.

– اتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادا إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول (الشريف، ٢٠١٣: ٧٩).

ويمكن تعريف الربيع العربي على أنه موجة ثورية من الاحتجاجات الشعبية على حد سواء السلمية وغير السلمية، وأعمال الشغب، والحروب الأهلية في العالم العربي التي بدأت في أواخر عام ٢٠١٠ في تونس احتجاجاً على سوء الأوضاع المعيشية، ثم ما لبثت أن امتدت على أثرها موجة من الاحتجاجات إلى الأردن والجزائر والعراق والمغرب والسودان وفلسطين، وهناك احتجاجات ثانوية وقعت في الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وجيبوتي وموريتانيا والصحراء الغربية، كما اندلعت الانتفاضات المدنية في سوريا. وبحلول سبتمبر ٢٠١٢ تم الإطاحة بأربعة حكام دول عربية، هي: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن.

اشتركت الاحتجاجات ببعض أساليب العصيان المدني في حملات مستمرة لتشمل الإضرابات، والمظاهرات والمسيرات، والتجمعات، فضلاً عن الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية للتنظيم، والتواصل، وزيادة الوعي في مواجهة محاولات الدولة الرامية إلى القمع والرقابة على الإنترنت. وقد قوبلت العديد من مظاهرات الربيع العربي بردود عنيفة من قبل السلطات،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك من الميليشيات الموالية للحكومة ومكافحةّ المتظاهرين، الرد على هذه الهجمات عن طريق العنف وقد تم من طرف المتظاهرين في بعض الحالات، وكان الشعار الرئيسي للمتظاهرين في العالم العربي (الشعب يريد إسقاط النظام) (Abulof, 2011: 163).

ما عن الخصائص التي ميزت الثورات والاحتجاجات العربية فيمكن القول إنها: كانت ثورات غير نمطية سمتها السلمية والمدنية ماعدا بعض حالات، وكانت عبارة عن حراك مجتمعي غير منظم تغلب عليه العفوية التلقائية والحماسة ولا تحمل مشروعاً سياسياً أو أيديولوجياً، بل مطالبها اجتماعية، وغياب مرجعيات قيادية، والمبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي، واسقاط النظام بسهولة والتعثر في بناء نظام جديد، وازدواجية المعايير في موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (كعسيس، ٢٠١٤: ٨٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : المواقف الاقليمية الدولية من الاحتجاجات العربية وأثرها على النظام الاقليمي العربي

أولاً: المواقف الاقليمية

الموقف الإيراني:

ثمة قوى إقليمية تسعى لتشكيل الشرق الأوسط بعيدا عن أي دعم خارجي ، وهو ما يتضح جلي في السياسة الإيرانية والتركية، ويفتح أفاقًا جديدةً للتعامل وفقَ رؤيةٍ سياسيةٍ ممنهجة تسعى للسيطرة على المنطقة العربية، ولعب دور مركزي في مختلف القضايا المتعلقة بالمنطقة إن الصراع الايراني الاماراتي قلل من فرص التلاحم العربي، للسعي الحثيث للتأثير في المنطقة العربية بشكل محوري، فالموقف الإيراني تجاه الاحتجاجات الشعبية متناقض، وفقا للمصالح المشتركة، والعلاقات الدبلوماسية بين إيران وكافة بلدان الثورات، خلافًا للموقف الإيراني تجاه الاحتجاجات الشعبية في كل من: البحرين وسوريا والذي جاء مختلفاً تمامً مؤيدً ا للأولى بسبب مطالب السكان الشيعة لذلك ورافضً للثانية، بسبب المحافظة على الحليف الاستراتيجي السوري في المنطقة (عونيه، ٢٠١٣: ٥٨).

وقد عصفت الانتفاضات العربية بجملة من التصورات المتعلقة بالمنطقة، ولا تزال حالة عدم اليقين تهيمن على الرؤى المستقبلية، فالعلاقة التي ربطت إيران بالمنطقة رهن بطبيعة التغيرات التي ستسفر عنها الفعاليات الداخلية لبلدان المنطقة، وهي تختلف من قطر لآخر، ولعل حالة التشوش التي حكمت سياسة وإيران تجاه الانتفاضات تعكس الطبيعة المعقدة للمواقف المزدوجة، فقد استقبلت إيران الانتفاضات في تونس ومصر واليمن باحتفال وترحيب باعتبارها مؤشراً على يقظة إسلامية تستلهم "الثورة الإيرانية"، ونتيجة نضالات الشعب الإيراني، فقد أضفت الرؤية الإيرانية على التحولات صبغة إيديولوجية تبشر بفض العلاقة مع الغرب وتؤذن بتعميم نهج "الممانعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمقاومة" مع انهيار منظومة "الاعتدال" بقيادة مصر مبارك وتفكك علاقات التبعية (شبيب، ٢٠١١: ٢٢).

لم تكن التوقعات الإيرانية في مكانها تماما فقد أظهرت الانتفاضات الشعبية في البحرين وسوريا موقفا مغايراً ومزدوجاً، من خلال التأييد المطلق للانتفاضة البحرينية الأمر الذي أبرز البعد الطائفي، والدعم المطلق للنظام السوري، وبهذا خسرت إيران على المستوى الشعبي تعاطفا تاريخياً كداعم للمقاومة ومناهضة للغرب وعدوة لإسرائيل، وتعززت القطيعة مع دول المنطقة وخصوصا الخليجية، إلا أن سيناريوهات النجاح والفشل في البحرين قد تعقّد المشهد؛ فنجاح الانتفاضة البحرينية مكسب ونصر لا شك فيه بالنسبة لإيران، أما سقوط النظام السوري فهو خسارة يصعب تعويضها، وبالتالي فإن مستقبل العلاقة الإقليمية لإيران بالمنطقة يبشر بعزلة أشد، وعلى الرغم من وصول الإسلاميين إلى السلطة إلا أن النهج الواقعي المصلحي يشكل الأساس النظري لسياساتها الإقليمية ولكن لم تعد العلاقات الإقليمية تتم بعيداً عن الشعوب التي باتت مؤثرة في صياغة النهج الإقليمي وربما يسيطر النموذج الايراني على شكل العلاقات الدول العربية من منظور مصلحي غير واقعي (احمد، ٢٠١٢: ٥٥).

الموقف التركي:

أما مواقف تركيا تجاه الثورات متناقضة، مثل الحالتين الليبية والسورية، بسبب حفاظها على مصالحها الاقتصادية بالمنطقة. بالإضافة للارتباك الواضح في السياسة الخارجية التركية تجاه الثورات في مصر، واليمن، وليبيا، وسوريا وستستمر في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية بشكل قوي، وستحاول أخذ دور محوري على حساب جامعة الدبلوماسية العربية، واستضافتها لمؤتمرات المجلس الانتقالي السوري خيردليل على ذلك، لذلك دعت تركيا الحكومات العربية إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيام بالإصلاحات، وأعلنت وقوفها بوضوح نسبياً إلى جانب المحتجين، إدراكاً منها أن الأنظمة العربية القديمة باتت على مشارف السقوط، وستستمر في أخذ المواقف تجاه القضية الفلسطينية لكسب تأييد الشارع العربي، والوقوف في وجه إسرائيل بالمنطقة (احمد، ٢٠١٢: ٥٣).

وقد أدركت تركيا منذ البداية ضرورة مناصرة الانتفاضات الديمقراطية، كما أدركت عدم إمكانية الحفاظ على سياسة "تصفير المشاكل"، لا شك بأن تركيا التي استفادت اقتصاديا من نسج علاقات مع الأنظمة السلطوية في المنطقة وعقد اتفاقات تجارية مستثمرة لنظرية "العمق الاستراتيجي"، وربما خسرت مؤقتا في سوريا وليبيا، إلا أن تركيا تراهن على تعزيز موقعها بقيادة العدالة والتنمية مع الحركات الإسلامية العربية الصاعدة، وتقدم لها نموذجا إرشاديا في إدارة شؤون الدولة والمجتمع وبناء علاقاتها الإقليمية والدولية، وتبدو علاقات تركيا بإيران معقدة وتسير على حبل مشدود بين التعاون والتنافس الإقليمي، ولعل تركيا أحد أكبر المستفيدين من التحولات الإقليمية، ولهذا فمعظم الدول العربية وخصوصا الخليجية تتمتع بعلاقات جيدة مع تركيا باعتبارها تنتمي إلى النادي السني في مواجهة النفوذ الشيعي الإيراني (شبيب، ٢٠١١: ٣٣).

لقد تأثرت المصالح التركية على خلفية الانتفاضة السورية وهي معرضة لتهديد أمنها القومي، وربما إطالة أمد النزاع بين المعارضة المسلحة ونظام الأسد سيتسبب بخسائر اقتصادية وأمنية عديدة، الأمر الذي سيدفع تركيا لمواقف أكثر حزما في التعامل مع النظام السوري، إلا أن النهج الحذر والحسابات الدقيقة تحول دون اتخاذ مواقف جذرية نظرا لغياب الإجماع العربي والإقليمي والدولي في التعامل مع المسألة السورية، إلا أن انهيار النظام السوري الذي قد يخلق مزيدا من التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار قد يجلب نفوذا مضاعفا لتركيا ومكاسب عديدة. وعلى الرغم من حالة عدم اليقين حول المنطقة وطبيعة العلاقات الإقليمية عقب التحولات، إلا أنه يمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القول بأن إيران ستكون أحد الخاسرين وسوف تحقق تركيا مكاسب لا مرية فيها (لبحيري، ٢٠١٢: ٤٢).

الموقف الاسرائيلي:

لقد كانت إسرائيل منذ البدء مرتابة أمام الاضطرابات العربية. فالغالبية العظمى من النخبة السياسية (الإسرائيلية) كانت تتوقع أن يكون لصعود الإسلاميين، وللفضاءات الجديدة للحرية التي أتيحت للراديكاليين والدور المتغير للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة انعكاساتٌ سلبية على أمن إسرائيل. تلتقي آراء (الإسرائيليين) فيما يخص الطريقة التي على البلاد التعامل بها مع جوارها الذي هو في مرحلة تحول. إن خط الفصل في السياسة الخارجية والردع العسكري عند نتنياهو يلقى دعما كبيراً.

لقد فوجئت (إسرائيل) بالاضطرابات التي هزت العالم العربي في فبراير ٢٠١١. ولكن؛ وعلى عكس العديد من الدول الأخرى؛ فإن الحكومة (الإسرائيلية) لم تتمكن منذ البدء أن تجد لها أي مكسب في "الربيع العربي". ففي واحدة من خرجاته الأولى بعد سقوط نظام مبارك في مصر، حذر الوزير الأول بنيامين نتنياهو من أن الثورات العربية، وعلى غرار الثورة الإيرانية في ١٩٧٩، قد تشجع الحركات الإسلامية والتطرف وتنتهي بهذه الدول إلى تبني سياسة معادية للغرب ومعادية لإسرائيل على الخصوص. كما أمر نتنياهو الدبلوماسية (الإسرائيلية) بأن تبين للدول الغربية مخاطر "الربيع العربي" وأن تؤكد لهم على أهمية القادة العلمانيين الذين كانوا موجودين في الحكم في الدول العربية في ضمان استقرار المنطقة (احمد، ٢٠١٢: ٥٩).

ولقد فسر رئيس الحكومة (الإسرائيلية) في شهر نونبر ٢٠١١ أمام الكنيست كيف أن توقعاته كانت صحيحة: فالربيع العربي قد تحول إلى شتاء عربي. بدون شك، يمثل نتنياهو، أحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسيين الإسرائيليين، الطرف الأكثر إبداءً لارتيابه بشكل خاص تجاه الاضطرابات في الشرق الأوسط. ولقد أظهرت استطلاعات للرأي بأن أغلبية من (الإسرائيليين) اليهود يقاسمونه تشاؤمه منذ بداية الانتفاضات العربية. والرأي الذي يعتبر أن الثورات العربية ستكون لها انعكاسات سلبية على أمن (إسرائيل) منتشر بقوة. ومع ذلك ف(الإسرائيليون) ليسوا كلهم متفقين حول مسألة معرفة كيف يجب على البلد أن يتعامل مع التحولات العميقة في جواره (مركز زيريخ للدراسات الأمنية، ٢٠١٢).

مهما كان الارتياب منتشراً في (إسرائيل) فيما يتعلق بالثورات العربية: في مسألة معرفة كيف يجب على (إسرائيل) أن تتعامل مع التحولات في جوارها؛ فإن آراء (الإسرائيليين) تتوافق؛ غير أنه بملاحظة وجود هوة بين ممثلي الوسط واليمين من جهة، واليسار (الإسرائيلي) من جهة أخرى. فالطرف الأول يؤكد بالخصوص على التهديدات القادمة من الثورات العربية بالنسبة ل(إسرائيل)، ويدعو إلى سياسة للفصل (Selbstabschottung) والتسليح العسكري. وأما ممثلو اليسار؛ فصحيح أنهم لا ينفون هذه التهديدات؛ ولكنهم يثيرون الانتباه إلى الحظوظ الجديدة التي قد تتوفر إذا تم الانخراط في خط للتعاون البناء مع الجيران العرب. وفي الوقت الذي تجد فيه وجهة النظر هذه ترحيبا لدى الأوساط الأكاديمية والمثقفين، فإن أغلب أعضاء حكومة نتانياهو، كما جهات هامة في المؤسسة السياسية، يميلون على العموم إلى استراتيجية الفصل؛ وهو ما يعكس من جديد التراجع المتواصل منذ سنوات للحزب العمالي الذي كان قوياً من قبل (احمد، ٢٠١٢: ٥١).

والعديد من ممثلي معسكر الفصل والمواجهة ينتقدون دور الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية أخرى فيما يخص "الربيع العربي"، وعلى الخصوص التخلي عن مبارك في سياق الثورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرية. فبوقوفها موقفا داعما للحركة الاحتجاجية المصرية؛ – هذه على الأقل هي الذريعة التي يحتجون بها– تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت مصداقيتها في المنطقة وفقدت ثقة حلفائها. ففي رأيهم فإن الاعتقاد الساذج في إمكانية إحداث دَمَقرطة في الشرق الأوسط قد مهد الطريق إلى السلطة أمام الجماعات الإسلامية المنظمة جيدا، وفتح الأبواب مشرعة أمام الإرهاب. وكذلك بالنسبة لهم فإن تفسير "الربيع العربي" كمؤشر على اندحار القاعدة قد اتضح أنه هو الآخر تفسير ساذج (مركز زيريخ للدراسات الأمنية، ٢٠١٢).

ثانياً: المواقف الدولية

لقد سعت الدول الأجنبية بصورة مستمرة لإحباط أي توجه عربي جاد، يهدف لتعزيز العمل العربي المشترك، لأن هذه الدول تعتقد أن أي تعاون عربي قائم على أسس فعالة يؤدي لحدوث أضرار سلبية في المصالح الحيوية للقوي الخارجية، فالدول الأجنبية وخاصة الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي هي التي تسعى للهيمنة على المنطقة العربية بشتى الوسائل والطرق، على الرغم أن الولايات المتحدة هي التي تهيمن على النظام الدولي الراهن في الجانب الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي وترى أن أي توجه عربي مشترك لتعزيز التعاون العربي يؤثر سلبا على نفوذها ومصالحها في المنطقة العربية، فهي تتعامل مع الدول العربية بشكل فردي وانتقائي، بهدف إخضاع هذه الدول للنفوذ الأجنبي، وإضعاف الإرادة السياسية العربية، ولا ننسى الموقف الصيني المتأني من الاحتجاجات الشعبية في مصر وتونس، والرافض التدخل العسكري في ليبيا وسوريا، والذي انعكس سلباً على موقف الدبلوماسية العربية، وأثر بشكل سلبي على القرار العربي الداعي لحماية الشعب السوري وكفالة حق التظاهر السلمي للمدنيين (شبيب، ٢٠١١: ٤٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. روسيا:

الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي يتلخص بإصرار روسيا على التأييد الصريح الانظمة العربية في تعاملها مع الانتفاضات والاحتجاجات العربية كما هو في سوريا، وذلك رغم السلوك القمعي الدموي الذي اتسم به تعامل النظام مع الانتفاضة، وما لقي هذا السلوك من إدانة عربية وعالمية واسعة على مستوى الأنظمة والشعوب.

حيث عملت روسيا على تعطيل تنفيذ المبادرات العربية والأممية، التي كانت تهدف إلى حلّ الأزمة السورية وتحقيق بعض مطالب المعارضة مع إدانة عنف النظام تجاه المتظاهرين، وذلك من خلال استخدامها، مع الصين، حق النقض (الفيتو) أمام استصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي (احمد، ٢٠١٢: ٦٤).

روسيا ومنذ بداية الأزمة السورية عمدت إلى تبني وتسويق رواية النظام السوري للأحداث، كما أنّها أصرتّ على اعتبار المعارضة السورية متسبباً رئيساً في تفاقم الأزمة باعتبارها طرفاً مسلحاً في مقابل الجيش النظامي، حتى قبل تشكل مجموعات للمنشقين عن الجيش النظامي (الجيش السوري الحر)، مع دعواتها للنظام بالإسراع في إجراء الإصلاحات التي وعد بها – وفق رؤيته–.

من الناحية العملية، تقوم روسيا بمد النظام السوري بالأسلحة، حيث رست حاملة الطائرات الروسية كوزنتسوف في قاعدة الإمداد البحرية في طرطوس بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٢، وفي ٢١ يناير ٢٠١٢ وصلت سفينة تحمل أطنان من الأسلحة والذخيرة الروسية إلى ميناء طرطوس، كما قامت روسيا بتزويد النظام السوري بأكثر من ٣٥ طائرة خفيفة بنصف مليار دولار. وإثر ذلك، فقد ساهم الموقف الروسي، بدرجة كبيرة، في تشجيع النظام السوري على السير في طريق الحل الأمني،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحيث وفر له شبكة أمان تحميه من استحقاقات إدارته للأزمة، إضافة إلى إعطائه الفرصة لترويج روايته على المستوى الدولي حول "العصابات المسلحة" فضلاً عن أن موسكو أعطت للنظام فرصة للمناورة السياسية بعد أن استنفرت دبلوماسيتها للدفاع عنه بما جعلها تبدو كطرف رئيس في الأزمة (الزملي، ٢٠١٣: ٩٢).

من خلال النظر في السلوك السياسي الروسي في التعاطي مع ثورات الربيع العربي أو على الساحة الدولية، ثمة تطور ملحوظ في السياسة الروسية. فالمتتبع للموقف الروسي من أحداث الربيع العربي في تونس بداية ومروراً بمصر واليمن ثم سوريا، يلاحظ الوضوح التصاعدي في الموقف الروسي الذي بدا "موقفا سياحيا" إزاء أحداث تونس عن طريق الاكتفاء بتطمين الداخل الروسي على أوضاع السياح والرّعايا الروس ثم الموقف من الثورة المصرية الذي بدا متأخراً ومتردداً على الّرغم من اعتبار العلاقة المصرية – الروسية في الآونة الأخيرة أيّام حكم مبارك في حكم "العلاقات الإستراتيجية" في الموضوع الليبي وعلى الرغم من التحالف الروسي التقليدي مع نظام القذافي، ووجود علاقات اقتصادية وعسكرية وكذلك اتفاقيات وصفقات بين البلدين، إلا أنّ روسيا لم تستخدم الفيتو أمام التدخل العسكري لحلف الأطلسي من أجل حماية المدنيين في ليبيا من هجمات قوات القذافي (لبحيري، ٢٠١٢: ٧٨).

إلا أنها وبعد بدء مهمة حلف الأطلسي قامت بالاستدراك واتهام الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بتأويل القرار الدولي على النحو الذي يحقق مصالح الدول المنفذة له باستفراد، حيث قامت بناء على ذلك بتشكيل جبهة سياسية من الخبراء السياسيين والسفراء لدعم النظام الليبي (بدوي، ٢٠١٠: ٨٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يخص السياسة الروسية على المستوى الدولي، فإنّ حقبة غورباتشوف ويلتسين والمرحلة الممتدة حتى عام ٢٠٠٥ رسمت صورة باهتة للسياسة الروسية (نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي و فترة عدم الاستقرار التي أعقبته)، مما جعل الموقف الروسي من الأزمة السورية يعدّ تطوّراً ملحوظاً.

في الخطاب الإعلامي على الساحة الدولية، تنطلق النخبة السياسية الروسية من ضرورة احترام المبادئ الإستراتيجية الحاكمة للعلاقات الدولية المتعلقة بتكريس مبدأ السيادة وعدم القبول بالتدخل الخارجي في الشأن الداخلي لأية دولة من الدول، وبخاصة تغيير النظم السياسية أو الحكام بالقوة العسكرية وعبر التدخل الخارجي، وضرورة اعتماد التسويات السياسية السلمية لصراعات المناطق الإستراتيجية، حيث ترى روسيا أنّ استقرار هذا المبدأ في شبكة التفاعلات الدولية سيُضعف من الاختلال الكبير في موازين القوة العسكرية التي تعد مختلة لصالح الولايات المتحدة (البريشي، ٢٠١٤: ١٤٥).

ولكن؛ ورغم كلّ ما سبق ذكره من شواهد على طبيعة وحجم التعاون بين البلدين، يرى مراقبون – وكذلك بعض تصريحات النخبة السياسية الروسية تشير إلى ذلك – أنّ العلاقات الروسية مع سوريا في القطاعات التجارية والعسكرية، لا تشكل أهمية لذاتها، بقدر ما هي نتائج للتصور الرّوسي لمكانة سورية ودورها في الإستراتيجية الروسية الدولية في نطاق إفشال التضييق الأطلسي والغربي لروسيا في ما تبقى من مناطق نفوذها. فتوسع حلف الأطلسي في دول الكتلة السوفيتية المنتهية، من الطبيعي، أن تقابله السياسة الروسية التي تسعى إلى مواجهة هذا التوجه عبر جبهات عدة من بينها غرب آسيا التي تشكّل فيها كل من سوريا وإيران قواعد ارتكاز جوهرية، الأمر الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعني أن روسيا لن تفرط في ركائز مشروع مقاومة التطويق المتواصل لها من قبل الأطلسي بقيادة أمريكا (بدوي، ٢٠١٠: ٩٥).

أما العلاقة بين روسيا وإيران فإنها تمثل بعداً إستراتيجياً مهمًا بالنسبة لروسيا في الصراع الدولي الذي يدور في منطقة الشرق الأوسط، فإيران تمثل أهمية بالغة لروسيا في عدد من النواحي، منها حماية البوابة الجنوبية لها – كما صرح بذلك بوتين – ومساعدتها في المنافسة على المصادر البترولية وطرق نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين، والتي تشهد تنافسًا كبيراً مع الشركات الغربية. بالإضافة إلى أنّ التعاون التجاري والعسكري والنووي بين إيران وروسيا كبير ومتنام (الزملي، ٢٠١٣).

ومن زاوية أخرى، فإنّ روسيا، وبصورة مشتركة مع الدول الغربية، لا تخفي تخوفها من بروز الحركات الإسلامية كبؤرة "للربيع العربي" و تناميها، وما لذلك من انعكاسات على أوضاعها الداخلية، لاسيما في الشيشان وداغستان وبقية الجمهوريات الروسية التي يوجد فيها أقليات إسلامية، بالإضافة إلى احتمالات انتقال عدوى الربيع العربي للجمهوريات في آسيا الوسطى (الجوار القريب لروسيا)، ولعلّ تعاونها الإيجابي مع الأطلسي وأمريكا فيما يتعلق بمواجهة الحركات الإسلامية بشكل عام دليل على ذلك، وهو ما نجد له نموذجًا في أفغانستان حيث تقدم روسيا تسهيلات لقوات الأطلسي العاملة فيها لضرب حركة طالبان (البريشي، ٢٠١٤: ٧٦).

٢. **الصين الشعبية:**

يرى مراقبون بأنّ تفسير الموقف الصيني من الأزمة العربية والذي تجلّى بتبني الفيتو مرتين (مع روسيا) لا يتعلق مبدئياً بالعلاقة العربية الصينية المباشرة، التي لا يرون أنّه يمكن اعتبارها "إستراتيجية" بالمقاييس التقليدية، بل إنّ مشكلات أخرى – غير الأزمة العربية – تدور بين القوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكبرى ومن بينها الصين انعكست على المشهد العربي يمكن أن تساهم في قراءة هذا الموقف (البريشي، ٢٠١٤: ٨٠).

فالعلاقة بين الصين وروسيا (العامل الأبرز في الأزمة العربية) تأخذ بعداً إستراتيجياً مهماً بالنسبة للصين، فبالإضافة إلى أن الدولتين تشتركان في حدود سياسية يصل طولها إلى ٣٤٨٣ كيلومترًا، وأثر وحدة الموقف على تأمين مصالح الدولتين من هذه الناحية، فإنّ وجود مصالح اقتصادية مشتركة بينهما مهمة للدولتين يعزز أيضاً من فرص التنسيق على المسرح الدولي (عونيه، ٢٠١٣: ٤٩).

وإقليمياً فإنّ إيران حاضرة في استراتيجية الصين الدولية، فإيران تعد ثاني أهم مورِّد للنفط للصين، كما أنهما تشتركان معًا في استراتيجية إحياء طريق الحرير. وهناك تعاون تجاري كبير بين البلدين يعززه أن الشركات الصينية تستثمر الانسحاب الاقتصادي الغربي من الأسواق الإيرانية لتملأ الفراغ الذي يتركه، وكمثال على ذلك، فإنّ الحصار الغربي على الغازولين والحول دون وصوله للأسواق الإيرانية أدى إلى انخفاض وفرته فيها بنسبة ٧٥%، ما أتاح المجال للصين لتزود إيران به ولكن بأسعار تزيد ٢٥% عن أسعار الغازولين في السوق العالمي، بالإضافة إلى التعاون في مجالات التسلح بينهما (بدوي، ٢٠١٠: ٥٥).

وفي الجهة المقابلة، وعلاقة الصين مع أمريكا (غير الصديقة لبعض الأنظمة العربية)، يرى مراقبون بأنّ الموقف الصيني من الأزمة يمثل أحد ردود الفعل المباشرة على الإعلان الأميركي عن تحول في الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوية وهي منطقة تنامي النفوذ الصيني وهو ما يعني وجود توتر بين الطرفين في هذه المنطقة، مما يجعل الصين تعمل على الرد في مناطق أخرى، وقد شكّلت الأزمة العربية فرصة للقيام بذلك. وكذلك اتهام الصين لأمريكا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمساس بمصالحها الجوهرية إما عن طريق بيع أمريكا أسلحة لتايوان أو تشجيعها للمجموعات الانفصالية في التبت، وبالتالي فإنّ الصين اتخذت المناكفة في الازمة العربية كجزء من الرد،، ولو سياسياً فقط (العتيبي، ٢٠١٠: ٨٥).

وحول الربيع العربي بشكل عام، وكما هو حال روسيا، فإنّ هناك عدم ترحيب صيني بوصول الحركات الإسلامية إلى الحكم في دول الربيع العربي وما يمكن أن يؤدي إليه من انتقال عدوى الثورات إلى الأقليات المسلمة في الصين وبخاصة الأقلية المسلمة في سينك يانج، في ظل دعم واستثمار الولايات المتحدة لذلك.

وفيما يتعلق باحتمالات تغير الموقفين الروسي والصيني، تبقى الصورة المستقبلية تعتمد على عدد كبير من المتغيرات المختلفة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. فإذا صحّ النظر إلى سلوك روسيا والصين على أنه سياسة وليس موقفاً مبنياً على تقديرات وظروف تتغير خلال الأزمة وبالتالي تتغير بناء عليها المواقف الجوهرية، فإنّ روسيا –حسب هذه الرؤية – من الصعب أن تتخلى عن موقفها الجوهري في تأييد الانظمة العربية حتى لو حاولت دفع تلك الانظمة إلى تغيير بنيوي عبر خطوات تدريجية، حيث تدرك روسيا أن تراجعها عن هذا الموقف، سيضرّ بمصالحها الحيوية في المنطقة العربية، ويخلّ بمصداقيتها لدى حلفائها في المنطقة لاسيما إيران (عونيه، ٢٠١٣: ٤٩).

أما الصين فإنها تبدو في موقف أقل رسوخًا من الموقف الروسي بسبب طبيعة سياستها في المنطقة بشكل خاص أو على المستوى الدولي. إلا أنّ هناك بعض العوامل قد تقلل فرص التراجع الصيني عن استمرار الموقف الحالي، ومن ذلك حرصها على العلاقة مع إيران. بالإضافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى أنّ التغير في الموقف الصيني، في ظل ثبوت الموقف الروسي، قد يخلق ارتباكًا للعلاقات الصينية–الروسية الاستراتيجية والتي تمثل الأهمية الكبرى بالنسبة للصين.

٣. الولايات المتحدة الأمريكية:

الموقف الأميركي من الثورات والاحتجاجات العربية وبعد فترة من بدايتها ظل يتلخص في الحديث عن إمكانية الحل السياسي، والتهديد بإجراءات إضافية ما لم يشرع النظام في إصلاحات سياسية حقيقية ويستجيب للضغوط الخارجية، أي أنّ أمريكا لم تصل إلى درجة مطالبة الرئيس بالرحيل كما حدث مع الرئيس المصري السابق حسني مبارك وكذلك العقيد الليبي معمّر القذافي. فالتصريحات الأميركية المتتابعة وموقف الإدارة الأميركية، بحسب آخر مشروع أميركي قدّم إلى مجلس الأمن في السادس من مارس/آذار تتركز حول "إنهاء العنف، وفتح ممرات للمساعدات الإنسانية"، كما أنّ "الخيارات المفتوحة" التي يتحدث عنها وزير الدفاع الأمريكي بما في ذلك "تدخل عسكري متعدد الأشكال بما فيه توجيه ضربة عسكرية"، كلّ ذلك لا يزال بعيداً عن جوهر السياسة الأمريكية الحالية وتشديد أوباما على أهمية أن يكون الحل دبلوماسياً، وكذلك تحذير المسؤولين الأميركيين الدائم من تداعيات الحلّ العسكري (ابو كروم، ٢٠١٢: ١١٦).

لا شكّ أنّ ثمة حسابات أميركية كثيرة لها علاقة بالموقف تجاه الانتفاضات العربية، والاعتبارات هنا تُذكر في حال الرغبة الأمريكية المبدئية بإسقاط الانظمة العربية والنظر في جدوى الخيارات، فالجيوسياسية التي تشغلها بعض الدول كسوريا والتي لها علاقة بموقعها في منطقة حساسة من جهة، ومن جهة ثانية لها علاقة بطريقة إدارة النظام للأزمة، ونجاحه في جعل الأزمة أزمة إقليمية ودولية، ومن جهة ثالثة لأسباب أميركية لها علاقة بالأزمة المالية التي دفعت بواشنطن إلى الانكفاء على الداخل، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية (ابراهيم، ٢٠١١: ٤٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أنّ واشنطن وبعد ما جرى لها في أفغانستان والعراق باتت تبحث عن نتائج مضمونة لأي عمل عسكري تقوم به، حتى لو لم تكن في المقدمة وفضلّت القيادة من الصفوف الخلفية كما حدث في ليبيا، كما أن عملية عسكرية في منطقة تقع إسرائيل في قلب إستراتيجيتها تعدّ مغامرة ..(Lin Noueihed, 2012: 195)

وعلى الرغم مما سبق الحديث عنه، يرى بعض المراقبين أنّ طريقة تعامل واشنطن مع الاحتجاجات والانتفاضات العربية بهذا الأسلوب لا يعني أنها تريد الإبقاء على الانظمة، وإنما تغييره عبر إستراتيجية مختلفة لما جرى في ليبيا، نظرا لاختلاف الخصوصية في بعض الدول العربية، حيث أنّ واشنطن تتبع إستراتيجية دفع النظام إلى الانهيار من الداخل، عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات، وزيادة الضغط السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية، وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية –ولاسيما تركيا ودول الخليج العربي– وكذلك جامعة الدول العربية، والأهم دعم الانتفاضات العربية والتغاضي عن تسليحها (ابراهيم، ٢٠١١: ٤٦).

وهكذا، تُبقي الولايات المتحدة الأميركية موقفها المتحفظ، ما دامت الأزمات بقيت في نطاقها الداخلي، دون دعم فعلي للحسم. فعلى سبيل المثال سوريا التي لا توجد فيها مصالح حيوية لأميركا لن تمثل مشكلة حقيقية لها في حال طال عمر أو حتى بقاء هذا النظام، بجسم سياسي مضطرب ومنعزل عن منطقته العربية على إثر الأزمة السورية والموقف العربي منها كما أنّه غير قادر على الدخول بمواجهة مع إسرائيل لعدة سنوات على الأقل.

٤. أوروبا:

تمثلت ردود الفعل الأوروبية تجاه الأزمات العربية في إصدار بعض البيانات والتصريحات المُدينة لعمليّات النظام منذ بداية الأزمات، وبعض القرارات التي تشدد العقوبات الاقتصادية عليها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما هو في سوريا اليوم، بالإضافة إلى وضع بعض المسؤولين العرب على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، فمثلاً في حالة سوريا فقد لجأ الاتّحاد الأوروبيّ إلى اكثر من ١٣ رزمة من العقوبات منذ بدء الأزمة السورية شملت إلى الآن أكثر من مئة شخصية مرتبطة بالنظام السوري، بالإضافة إلى عشرات الشركات (Lin Noueihed, 2012: 204).

كما قامت بعض الدول الأوروبية بإعلان دعمها وتواصلها مع المجلس الوطني السوري كممثل للشعب السوري، والذي يضم أغلب مكونات المعارضة السورية، دون صدور موقف جماعي من كافة دول الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن. إلا أنّ المراقبين يرون أنّ هذه الإجراءات (العقوبات الاقتصادية) تشترك في افتقارها إلى الآليّات التي تسمح لها بأن تكون ذات تأثير مباشر وفعال على جهاز الدولة السورية وعناصره الأساسيّة وبالتالي على مجرى الأزمة السورية واتجاهها. وبذلك فإنّ الاتحاد الأوروبي الذي قاطع النظام السوري دبلوماسياً منذ بداية الأزمة، لا يبدو أنه يشكل طرفاً ضاغطاً على هذا النظام من أجل إجراء تغيير ما، كما أنّه لا يشكل قوة وضغطاً حاسماً بسياسة العقوبات الاقتصادية للمساهمة في إضعافه، وفي ظل السيناريوهات المحتملة لتطوّر الأزمة السورية، يبقى دور الاتحاد الأوروبي غير واضح المعالم (Marc Lynch, 2012: 308).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : الموقف الكويتي من التطورات التي شهدتها المنطقة العربية خلال فترة الدراسة

كان نصيب التفاعل الكويتي مع مجريات الربيع العربي واضحاً بمواقف المتابعين لأحداث ميدان التحرير القاهري بشكل أكبر؛ نظرا للمساحة التي تحتلها مصر لدى الكويتيين، ومنها بدأت بوادر انقسام المواقف، كون التيار الديني أول من حرك حملة التفاعل مع أحداث مصر لاعتبارات ذات صلة بارتباط عناصره مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية، ولهذا كانت الجماعات الدينية أول من تبنى موقفا معلنا من نظام الرئيس السابق حسني مبارك بتأييد ما يحدث في الوقت الذي لف الضباب الساحة السياسية لحين اتضاح الرؤية واتجاه مسار الأحداث، ثم أعلنت الكويت رسميا أول موقف لها بعد قرار الرئيس مبارك التنحي من خلال تصريح لوزير الخارجية الكويتي وقتها، الشيخ محمد الصباح، أكد فيه موقف بلاده "المؤيد لخيارات الشعب المصري مع الإشادة بدور الجيش المسؤول في الانتقال السلمي للسلطة في جمهورية مصر العربية"، وشهدت الكويت بعدها انقساما بالمواقف من الرئيس مبارك نفسه؛ كونه أحد أبطال حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي عام ١٩٩٠، وهو ما جعل التعاطي مع الثورة المصرية متباينا لسبب واحد فقط هو تباين المواقف حول مبارك نفسه قبل نظامه والثورة وميدان التحرير وجمهورية مصر العربية (كعسيس، ٢٠١٤).

وسندرس في هذا المبحث المطلبين التاليين:

المطلب الاول: مضمون السياسة الخارجية الكويتية.

المطلب الثاني: دوافع ومحددات السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : مضمون السياسة الخارجية الكويتية

تعكس السياسة الخارجية لأي دولة التوجهات والوسائل التي تنتهجها هذه الدولة لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية بما يتلاءم وإمكانياتها، حيث أن هناك مجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية والعسكرية والثقافية التي تحدد أهداف السياسة الخارجية للدول، وقد يؤدي تفاعل هذه العوامل معاً إلى توافق هذه الأهداف، وبالتالي تتميز السلوكيات الخارجية لها بالتعاون والانسجام، أما إذا تناقضت الأهداف فإن السلوكيات الخارجية تتسم بالصراع والتنافس.

وتستند السياسة الخارجية لدولة الكويت على مجموعة من المرتكزات والثوابت التي تحدد طبيعة هذه السياسة وتوجهاتها وتعمل على تحديد أولوياتها وطرق حماية المصالح الوطنية لها بالوسائل والمقتضيات الشرعية، وهذه المرتكزات تكشف وتوضح السلوك الخارجي لدولة الكويت الذي طالما اتسم بالمرونة وسياسة النفس الطويل (عبدالله، ٢٠١١: ٤١).

أما محددات السياسة الخارجية الكويتية فمتعددة كما هو شأن دول العالم كافة، فالموقع الجغرافي والسكاني وطبيعة النظام السياسي والقوة العسكرية والعلاقات الخارجية، تعتبر محددات مؤثرة على سياسات الكويت الخارجية سواء إزاء المحيط الإقليمي الضيق ممثلاً في منطقة الخليج العربي، خاصة منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أم على صعيد النظام الإقليمي العربي أم النظام الدولي، فيما تستخدم الكويت المساعدات الاقتصادية الضخمة والمنح والهبات النفطية وكذلك الدبلوماسية الوسطية المعتدلة وقنواتها الإعلامية كأدوات مؤثرة في رفد سياستها الخارجية تجاه العالم الخارجي، وخاصة الخليجي والعربي (احمد، ٢٠١٣: ٤٩).

وترتكز السياسة الخارجية الكويتية على عدة أسس لعل أهمها عدم التدخل في شئون الغير، والتعاون من أجل سيادة الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى الرغم من تعدد دوائر السياسة الخارجية الكويتية، إلا أن الدائرة الخليجية تحظى باهتمام بالغ لدى صانعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرار في دولة الكويت انطلاقًا من روابط تاريخية مشتركة ومصالح آنية ومستقبلية لا تتوافر لها إلا مع محيطها الجغرافي الأقرب الممثل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تحرص الدبلوماسية الكويتية دائما على تفعيل التعاون ودعم التقارب مع دول مجلس التعاون على كل المستويات، ويمكن للمهتم بشئون منطقة الخليج أن يلمس بوضوح تشابها إن لم يكن تطابقًا في مواقف الكويت ودول المجلس فيما يخص القضايا المتعلقة بمنطقة الخليج، إضافة إلى قضايا العالمين العربي والإسلامي.

ويعتبر البعض أن الارتباط بين دولة الكويت ودول منظومة مجلس التعاون من أهم ملامح المعادلة السياسية في منطقة الخليج، خاصة بعدما تدشن هذا الارتباط في أعقاب ما شهدته المنطقة من أحداث الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ثم حرب التحرير حيث لعبت دول المجلس دورا بارزا في هذا الإطار (عبدالشافي، ٢٠١١: ٨٩).

وترتبط الكويت بعلاقات وثيقة ومتميزة مع دول الخليج العربية ، وخاصة أن بينهما سمات مشتركة وأنظمة اقتصادية متشابهة أهمها سيادة النفط وسيطرته على النشاط الاقتصادي، وقد أتاح الموقع للكويت في منطقة استراتيجية مهمة من الخليج العربي وآسيا أن تكون مركزا لتجارة الترانزيت كما أنها من الممكن أن تكون بوابة الخليج للدول الآسيوية الأخرى. وعلاقات الكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تكاملية سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعسكريا وتحكمها نصوص النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المؤسس في ١٩٨١م، والذي جاء ليلبي الإحساس المشترك لدول المجلس بالمخاطر التي شهدتها منطقة الخليج في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، وكان للكويت الدور الأبرز مع المملكة العربية السعودية في إخراج هذه المنظومة الى حيز الوجود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر منطقة الخليج من أهم المناطق الإستراتيجية الحيوية في العالم حيث تحتوي على أكبر مخزون مؤكد للنفط وتوفر أكثر من ٢٥ %من احتياجات الطاقة العالمية من النفط والغاز، كما أن هذه المنطقة من العالم العربي شهدت ولا تزال تشهد تجاذبا وصراعا بين بعض القوى الكبرى والإقليمية على تكثيف نفوذها فيها .وتعمل السياسة الخارجية الكويتية وفق إستراتيجية منتظمة تقوم على انتهاج سياسات خارجية متوازنة، وتوثيق العلاقات الكويتية الإقليمية والدولية سواء مع الدول أو المنظمات، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعقد الاتفاقيات والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية التي تساهم في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار العالمي والتنمية المستدامة. وتحقق دولة الكويت صدق نواياها الحميدة تجاه كافة الدول الصديقة من خلال المساعدات التنموية التي تقدمها للدول النامية والإسلامية والعربية في إطار الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية (عبدالله، ٢٠١١: ٩١).

في هذا الإطار، تقوم الحكومة بتوفير كافة أسباب الدعم للأجهزة الوطنية العاملة في مجالات السياسة الخارجية الكويتية، وتطوير أدوارها بما يدعم رؤية الدولة وأهدافها الإستراتيجية في التنمية ويحقق رسالتها في تقوية أسس الاستقرار الإقليمي. وتشترك كل من وزارة الخارجية والصندوق الكويتي للتنمية والهيئة العامة لتقدير التعويضات في تنفيذ أنشطة هذا المحور. ويبين الجدول أدناه ملخصا 1للمشاريع التي وردت من الجهات المعنية والتي سيتم تفصيلها في الجزء الخاص بكل جهة (عبدالله، ٢٠١١: ٧٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : دوافع ومحددات السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية

تُعبر السياسة الخارجية للدول عن التوجهات والوسائل التي توظها هذه الدولة لتحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية بالشكل الذي ينسجم مع الامكانيات التي تمتلكها، وهناك مجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والديمغرافية والعسكرية والثقافية التي تحدد أهداف السياسة الخارجية للدولة، ويؤدي تفاعل هذه العوامل وتناغمها معاً الى تحقيق هذه الاهداف، فإن السلوك الخارجي للدولة يتسم بالصراع والتنافس.

وتختلف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى تبعاً لمصالح تلك الدولة وظروفها، فصانع القرار السياسي الخارجي لأي دولة كانت لا يتحرك من فراغ ولا يصوغ قراراته دون اعتبار لمتغيرات عديدة ليست نابعة من ظروف بلده فحسب بل هي استجابة لظروف خارجية لا يجد صانع القرار مناصاً من الاستجابة لها. هذه المتغيرات تُعرف بالبيئة العملية الخارجية التي تشمل النظامين الاقليمي والدولي (أحمد، ٢٠١٣: ١٠٨).

وترتبط سياسة الكويت الخارجية المعاصرة باستقلال البلاد في ١٩ يونيو ١٩٦١، عندما تم إلغاء اتفاقية الحماية الموقعة مع بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر (١٨٩٩)، وفي تلك الحقبة هيمنت الحكومة البريطانية على إدارة شؤون البلاد الخارجية وحماية سيادة وأمن البلاد في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أن حكومة الكويت أصبحت مع الوقت شبه مستقلة في إدارة شؤون البلاد الخارجية، وهيأت نفسها للمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة قبل حصولها على الاستقلال الفعلي، سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي.

كان عام ٢٠١٢، عاماً حافلاً بالأحداث المثيرة والتغيرات والتطورات غير المتوقعة على الصعيد الدولي، وكان عاماً مثيراً جداً حفل بإعادة ترتيب الكثير من الخيارات والأولويات في مناطق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدة من العالم من أهمها الشرق الأوسط. والكويت، المعروفة تقليدياً في العالم كله بحنكة قيادتها ورصانة دبلوماسيتها، مارست خلال هذا العام أنشطة إيجابية كبيرة، وحققت نجاحات رائعة، عزّز ذلك الدور الكويتي المعروف في الحفاظ على وقار وحصافة سياستها الخارجية التي تتميز بابتعادها عن الضجيج والتبجح اللذين يمارسهما مراهقو السياسة من الطامحين للجلوس في مقاعد الصفوف الأولى على مسرح السياسة الدولية (الأرملي، ٢٠١٣: ١٨٩).

وما كان ملائماً في مرحلة ما، فإنه لا يكون مناسباً في كل المراحل. هذه هي السياسة فن الممكن، وهذه هي الدبلوماسية بأدواتها المرئية وغير المرئية في التعامل مع الزمان والمكان بإدارة وحصافة ورؤية. وإذا كان لنا أن ننظر بسرعة عبر السنوات الست الماضية عبر نافذة السياسة الخارجية للكويت، فإننا لا بد أن نشاهد النجاحات الدبلوماسية الكبيرة والإنجازات المهمة والحضور المميز. دور كويتي نشط هادئ وتصالحي في جميع مؤتمرات القمم الخليجية والعربية والآسيوية ينعكس بالأهمية والفعالية ذاتهما في جميع المؤتمرات الوزارية، سواء التي تسبق عادة تلك القمم أو تلك المستقلة عنها (السلطان، ٢٠١٢: ١٨٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم محاور السياسة الخارجية الكويتية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية:

تتخذ السياسة الخارجية الكويتية محورين رئيسيين:

المحور الأول: سياسي وأمني

حددت الكويت اربعة أهداف رئيسية لسياستها الخارجية في هذا المجال (العجمي، ٢٠١١: ١١٣):

١. دعم جهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والأمن الدوليين.
٢. الالتزام بالشرعية الدولية.
٣. التعاون الاقليمي والدولي (هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الاسلامي، منظمة عدم الانحياز).
٤. المساهمة وبالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في الانماء الاقتصادي والتنمية البشرية.

وجعلت تحركها هذا ضمن ثلاث دوائر، مرتبة حسب الاولوية:

- الدائرة الاولى: منطقة مجلس التعاون الخليجي: العمل بالتعاون مع مجلس التعاون الشقيقة من أجل ترسيخ الامن والاستقرار في منطقة الخليج، وتعزيز التكامل الاقتصادي وصولاً الى الوحدة الخليجية المنشودة.
- الدائرة الثانية: الشرق الاوسط: المساهمة الفاعلة مع الدول العربية الشقيقة والمجتمع الدولي من أجل الصراعات العربية بما يتضمن رسم صورة واضحة للمتغيرات الجديدة وكيف يمكن التعامل معها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدائرة الثالثة: دولياً: دعم جهود المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والمتخصصة من أجل تحقيق الهدف الأسمى للدول العربية في العيش بأمان واستقرار.

المحور الثاني: اقتصادي تنموي

تعمل الكويت ومن خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، باعتبارها الذراع الاقتصادي للسياسة الخارجية، على دعم جهود المجتمع الدولي نحو استقرار الدول العربية التي تعاني من الثورات والاحتجاجات. ان هذه الرسالة النبيلة ذات الطبيعة الانسانية النبيلة، أضحت مساراً ذا بعد شمولي غير محدد بإطار معين، فغطت قروض الكويت الانمائية المسيرة ومنحها الاقتصادية معظم الدول العربية (أحمد، ٢٠١٣: ١١٤).

ان السياسة الخارجية للكويت، عبر ذراعها المتمثل في وزارة الخارجية، أثبتت أنها قادرة على التعاطي مع مختلف الأزمات والتحديات وفق ميكانيكية احتوائية مستمدة من مخزون عريق من التجارب والخبرات والدروس، وهذا هو سر حصد المكاسب والنجاحات، ويكفي في هذا الإطار أن نشير إلى التكريم الدولي للكويت وأميرها الذي جاء نتيجة السياسة الخارجية المتزنة والحكيمة، فسمو لم ينل لقب "القائد الإنساني" من فراغ، ولاسيما إذا ما ربطنا ذلك بجهود جبارة للكويت في الملف الأكثر حساسية، وهو الملف السوري، فالكويت حملت هذا الملف واضطلعت به على الرغم من ثقله والتبعات التي جرها، فعملت على جناحين سياسي وإنساني، ولعل الجانب الإنساني كان الاكثر بروزا، مع عدم التقليل من الجانب السياسي، الكويت ومنذ ان اندلعت الثورة السورية عام ٢٠١١ عبرت عن دعمها لتطلعات الشعب السوري في الحرية والديموقراطية، وعندما ازدادت معاناة الشعب من القتل والتشريد، كان الدور الإنساني الأبرز، حيث عملت على تنظيم ثلاثة مؤتمرات للمانحين واستضافت اجتماعاتها، وكانت في مقدمة الدول التي تعهدت وأوفت بتعهداتها حتى بلغ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما قدمته للشعب السوري نحو ٣ مليارات دولار، هذا عدا ما قدمته جمعيات النفع العام والإغاثة من دعم للشعب السوري سواء في الداخل او دول النزوح (السلطان، ٢٠١٢: ١٨٦).

كما قدمت الدعم للدول التي تستضيف العدد الأكبر من النازحين السوريين، وهي لبنان والأردن وتركيا، وكذلك العراق، وساهمت بحملات متتالية في إغاثة الأشقاء. وفي الملف اليمني كان للسياسة الكويتية الدور الأبرز في التحركات السياسية لإيجاد حل سلمي للأزمة، واستضافت فريقي النزاع اليمني في شهر مارس الماضي وظلت المفاوضات لأكثر من شهر سعت الكويت عبر وزارة الخارجية لتقديم كل التسهيلات والتحرك لدى الطرفين للوصول إلى صيغة اتفاق، ولكنها اصطدمت بعدم رغبة أحد الطرفين في الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة، وما زالت الكويت ترحب بمعاودة استضافة أطراف النزاع بشرط تجاوز نقاط الخلاف وتمكين الشرعية اليمنية من بسط نفوذها على كامل أراضيها.

ولا ننسى الدعم الكويتي للعراق في معركته المستمرة مع تنظيم داعش، وقبله في العمل لتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف أطياف الشعب العراقي وصولا إلى وضع الدولة على الطريق الصحيح. وسبق أن ذكرنا كيف وافقت الكويت على تأجيل استلام دفعات التعويض عن الغزو لإفساح المجال أمام الأشقاء لتثبيت دعائم الدولة والاستقرار.

وفي لبنان، كانت السياسة الكويتية تجاه الأزمة اللبنانية، تقوم على الوقوف على مسافة واحدة من الفرقاء، ودعم الوصول إلى توافق يضمن استمرار الدولة التي قامت على اتفاق الطائف، وخلال سنتين ونصف امضتهما لبنان من دون رئيس جمهورية دعت الكويت في كل مناسبة لأن تلتقي اطراف القضية في لبنان والوصول إلى توافق على شخصية وطنية تقود العمل، حتى تم في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأيام الماضية اختيار رئيس لها أنهى حالة الفراغ الدستوري التي عاشتها، فكانت الكويت أول المهنئين الدولية (الأرملي، ٢٠١٣: ١٩٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

في ضوء ما سبق يتضح ان السياسة الكويتية تجاه التحولات السياسية في المنطقة العربية الساعية الى خلق ديمقراطية واقعية وناشئة في المنطقة، أو الساعية الى حفظ الكرامة الانسانية، فعلى الرغم من أن سياسة الكويت الخارجية في تقلب قليلاً، بسبب اضطراب النظام السياسي منذ ٢٠٠٦، وتدهورت بشكل ملحوظ منذ أواخر عام ٢٠١٢.

وأمام هذه التحولات السياسية فقد سعت السياسات الخارجية الكويتية إلى دعم الشعوب العربية المنكوبة وتقديم العون والمساعدة للمحتاجين والمتضررين، ودعم سعي الشعوب العربية المضطهدة إلى الحرية، من خلال العديد من الاجراءات والأفعال على المستوى الاقليمي. وفيما يتعلق بالقضايا الإقليمية الأخرى، تميل الكويت إلى التوافق مع مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، هذا الاحترام هو واضح في الصورة الكويت المواقف بشأن الاحتجاجات والانتفاضات العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

١. سياسة دولة الكويت الخارجية تعتبر سياسة راسخة وثابتة، في مجمل الأحوال، لكونها تقوم على مبادئ رئيسية واضحة قوامها التاريخ والدستور والأحداث السياسية والعسكرية التي مرت بها البلاد.

٢. يمكن توصيف السياسة الخارجية الكويتية على أنها داعمة للقضايا العربية والإسلامية ومدافعة عنها، إن لم تكن تتعارض مع المصلحة الوطنية للدولة.

٣. تقوم الكويت على مساندة ومساعدة بقدراتها المتاحة للجهود الدولية الساعية لحفظ السلم والأمن. الدوليين، وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية لنهضة شعوب العالم.

٤. تقوم الكويت على استغلال علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة.

٥. أثبتت السياسة الخارجية للكويت، أنها قادرة على التعاطي مع مختلف الأزمات والتحديات وفق ميكانيكية احتوائية مستمدة من مخزون عريق من التجارب والخبرات والدروس.

٦. تقوم الكويت على المساهمة مع الدول العربية الشقيقة والمجتمع الدولي من أجل الحراكات والاحتجاجات العربية بما يتضمن رسم صورة واضحة للمتغيرات الجديدة وكيف يمكن التعامل معها.

٧. نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور.

٨. أثبتت الأحداث الإقليمية والدولية بعدا جديدا للكويت تمثل في الجانب الخيري، فلدى البلاد ذراع خيرية طويلة تتمثل في عدد كبير من الجمعيات والهيئات الخيرية التي تقدم المساعدات للدول المحتاجة والتي تعرضت لأزمات سياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

١. ضرورة السعي الدائم الى حماية المصالح والقيم العربية والإسلامية والحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية والقضايا للآمة الإسلامية بشكل عام.

٢. يجب تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم الدول الفقيرة والنامية.

٣. ضرورة ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالات الإضراب وعدم الاستقرار.

٤. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية واتخاذ الجانب المعتدى عليه وتأييده في مواقف لدفع الظلم عنه.

٥. وجوب استغلال علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة.

٦. ضرورة القيام في اصلاحات سياسية لتحقيق دروس مستفاده بما يحدث في العالم العربي لتحصين الدولة أمام التحديات الداخلية والخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

١. أحمد داود أوغلو ، (٢٠١٣)، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى

٢. احمد يوسف، (٢٠١٢)، الأوضاع السياسية فى الوطن العربى، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة.

٣. الجاسور، ناظم. (٢٠٠٤).**موسوعة علم السياسة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

٤. عبدالله عيسي عبده عيسى الشريف، (٢٠١٣)، دور جامعة الدول العربية فى الثورات العربية: دراسة حالتى سوريا وليبيا، الطبعة الاولى.

٥. غالي، بطرس وعيسى، محمود. (١٩٨٩). **المدخل للعلوم السياسية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو.

٦. نبيل، شبيب، (٢٠١١)، الثو ا رت العربية والمواقف الأوروبية المركز العربي للد ا رسات، القاهرة.

٧. الهزايمة، محمد. (١٩٩٧). **السياسة الخارجية الأردنية النظرية والتطبيق**، عمان: مركز البشر.

٨. هلال، علي ومطر، جميل. (٢٠٠١). **النظام الإقليمي العربي"دراسة العلاقات السياسية العربية**"، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

٩. يوسف، لبحيري، (٢٠١٢)، نظام الأمم المتحدة في مواجهة تحولات الربيع العربي، المطبعة الوطنية الداوديات، مراكش، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية مجموعة من الباحثين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الرسائل الجامعية

١. الأرملي، خالد. (٢٠١٣). **السياسات الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٢. بدوي، محمد عبده .(٢٠١٠). إعلام الأزمات في العالم العربي. **المجلة العربية**، العدد ٢٦، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، بتاريخ: ٢٠١٠/٤/٤م.

٣. البريشي، إسماعيل محمد. (٢٠١٤). **المظاهرات السلمية بين المشروعية والابتداع "دراسة مقارنة"**. علوم الشريعة والقانون، (٤١)١، ١٣٩- ١٥٧.

٤. الزملي. (٢٠١٣). **ثورات الربيع العربي: الأسباب والنتائج، الحوار المتمدن، المحور**. مواضيع وأبحاث سياسية–العدد ٤١٠٥.

٥. السلطان، منيرة. (٢٠١٢). **الوساطة اداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا وإسلاميا**، جامعة الشرق الاوسط، عمان،الأردن.

٦. السويدي، محمد. (٢٠٠٥). **التحولات في بنية النظام السياسي الدولي وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي (١٩٩٠-٢٠٠٣)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، صنعاء، اليمن.

٧. العجمي، مبارك. (٢٠١١). **المساعدات الاقتصادية أداة من ادوات السياسة الخارجية الكويتية: للفترة من (١٩٨٠-٢٠١٠)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٨. عياصرة، ثائر مطلق. (٢٠١٦). **العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي ٢٠١١-٢٠٠٩**. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (٤٣)٤، ١٨٨٣-١٩٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩. غريغوري. (٢٠١١). **لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي: خرافة استقرار أنظمة الاستبداد.** مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٤ ،العدد ٣٩٢ ،ص١٤٩.

١٠.كعسيس. (٢٠١٤). **الربيع العربي بين الثورة والفوضى.** مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢١، ٢٣٤-٢٢٠.

١١. المهري، عبد العزيز. (٢٠١٠). **التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)،** رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

١٢.النعيمات، فارس. (٢٠١١). **أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

١٣.نوفل. (٢٠١٢). **أثر الربيع العربي على الثقافة السياسية.** مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر بعنوان ثقافة التغيير، جامعة فيلادلفيا، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: الصحف والمجلات

١. إبراهيم، أبراش، (٢٠١١)، الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية ، مركز الدراسات والبحوث، القاهرة.

٢. أبو كروم، بهاء، (٢٠١٢)، الربيع العربي بين الإستراتيجيّتين: الأميركية والروسية، جريدة الحياة.

٣. احمد، صافيناز محمد، (٢٠١٣)، تأثير التغيرات الإقليمية في موازين الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية.

٤. عبد الشافي، عصام، (٢٠١١)، انحسار النفوذ الدولي في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية.

٥. عبد الله، عبد الخالق، (٢٠١١)، الربيع العربي وجهة نظر من الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي.

٦. العتيبي، غالب، (٢٠١٠)، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، أكاديمية نايف ، الرياض.

٧. عونيه، مالك، (٢٠١٣)، هل تعيد الانتفاضات العربية تعريف السياسة الأمريكية في المنطقة؟، مجلة السياسة الدولية.

٨. مركز زيريخ للدراسات الأمنية (٢٠١٢). قراءة تشريحية دقيقة لمواقف النخبة الإسرائيلية الحكومية والعسكرية والسياسية والأكاديمية من الربيع العربي والتحولات التي أعقبته والمآلات التي سيأخذها، ورقة بحثية في السياسات الأمنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. Abulof, U., (2011). **What Is the Arab Third Estate? Huffington Post**. Retrieved 1 May 2011.
2. Alazemi, T. (2013). **Kuwaiti foreign policy in light of the Iraqi invasion, with particular reference to Kuwait's policy towards Iraq, 1990-2010.** Unpublished Doctoral thesis, University of Exeter, United Kingdom.
3. Katzman, K. (2013). Kuwait: Security, Reform, and U.S. Policy. **Congressional Research Service**, 1-26.
4. Lin Noueihed, Alex Warren: The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era, Yale University Press of America 2012.
5. Marc Lynch ,The Arab Uprising:The Unfinished Revolutions of the New Middle East,New York: Public Affairs, 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com